وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

فرع الماستـــــر

الحكم الراشد كاستراتيجية للتغيير في الدول النامية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: حكامة وإدارة محلية

إعـداد الطالبة :

لبوازدة سارة

إشراف الدكتور:

شاعة محمد

لجنــة المناقشـــة:

د- شاعة محمد/جامعة المسيلة.....مشرفًا ومقررًا

أ- ملاح السعيد/جامعة المسيلة.....رئيسًا

أ- سليم عاشور/جامعة المسيلة.....مناقشًا

السنة الجامعية 2012-2013 :

مقدمة :

لقد أدى عجز برامج التعديل الهيكلي إلى طرح وصفة جديدة من طرف البنك الدولي تنطلق من إفتراض مفاده أن الأزمة في الدول النامية هي أزمة حكم(crise de gouvernance)،وهذا ما استدعى طرح بدائل جديدة تُعنى بالجوانب السياسية والمؤسساتية(التسيير والإدارة) كمقاربة جديدة للتنمية في الدول النامية،وهذا مايشير إلى تصور الحكم الراشد(good govrenance)،الذي أصبح يشكّل التوجه المركزي لأدبيات ومؤسسات التنمية الدولية في التسعينيات من القرن العشرين وبدايات القرن الحالي،حيث تم ربط منح مساعدات التنمية في الدول النامية بتطبيق معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان،من خلال إجراء إصلاحات على مستوى التنظيم البيروقراطي للدولة والقطاع العام،آخذت في عين الإعتبار تطور أدبيات التسيير والإدارة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني،هذا الطرح تزامن مع التطورات على المستوى العالمي الذي ميّزته موجة الإنتقالات الديمقراطية التي شهدتها العديد من مناطق العالم منذ أواخر الثمنينيات في سياق عالمي اتّسم بنهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي،وبالتالي تراجع الأنماط السياسية والإقتصادية التي يمثلها لصالح تقدم نمط الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق،كنموذجان يمثلان الحكم الراشد في أبعاده السياسية والإقتصادية والإدارية.

في هذا لإطار لم تكن الدول النامية بمنأى عن هذه التحوّلات،وما أولته هاته الأخيرة لمبادئ وآليات الحكم الراشد،التي تجاوزت كونها توصيات من الهيئات المانحة والمنظمات الدولية لتصبح جزء من برمجها،وهذا نتيجة قصور القطاع الحكومي عن تحقيق التنمية المجتمعية بفاعلية ونجاعة كافيتين،حيث أصبح الأمر أكثر إلحاحاً على هذه الدول بشكل خاص ولازماً التوجّه نحو الحكم الراشد(good govrenance) لما ينطوي عليه من تكامل للأدوار بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني،من خلال المشاركة والتشارك في رسم الأدوار لكل منها،ليتسنى لهذه الدول بعد ذلك تحقيق التنمية المجتمعية ذات الكفاية والفعالية إستجابةً لرغبات المواطنين وطموحاتهم،وفق مايرتكز عليه الحكم الراشد من مميزات تعكس الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمّل المسؤولية،والمشاركة في رسم السياسات في جو يكفل إحترام القانون و...إلخ،ومنه فهذا يتطلب الفهم المشترك لأدوار الأطراف الثلاثة المكوّنة للحكم الراشد،واستثمار تلك الأدوار وتكاملها بما يحقق التنمية المجتمعية.

أهمية وأهداف الدراسة:

إنّ هذه الدراسة تهتم بموضوع "**الحكم الراشد كاستراتجية للتغيير في الدول النامية**"،حيث تكمن أهمية هذا الموضوع من خلال أنّ الحكم الراشد لا يعدُّ خيار من مجموعة خيارات يمكن الأخذ بها أو تركها من قبل الدول النامية،بل أصبح ضرورة داخلية ملحّة وهامة قبل أن تكون مطلب خارجي،وهذا الأمر أصبح ضرورياً في التوجّه نحو الإهتمام بموضوع الحكم الراشد لتعزيز القطاع الخاص وتحسين أداء الجهاز الحكومي وفي دعم مؤسسات المجتمع المدني،وفي هذا تحقيقاً للكفاية والفاعلية وإستجابةً لضروريات الملحّة من قبل المواطنين في إطارٍ من الشفافية والمساءلة والتضمينية والمشاركة وحكم القانون.

وفي هذا الإطار فإننا لا نزعُمُ أنّ هذه الدّراسة هي الأولى من نوعها،والتي تهتم بطرح هذه القضية من هذه الزاوية،وإنما يمكن اعتبارها امتداداً للعديد من المجهودات سواءاً فردية كانت أو مؤسسية من قبل الباحثين ومراكز البحث وغيرها،والتي تسعى إلى إيجاد أُطر نظرية تعكس الخصوصية الذاتية للدول النامية،وإيجاد مقاربات بديلة للتنمية وفق أولويات ومتطلّبات الدول النامية،ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هذه الدراسة:

ـ معرفة المتغيّرات الأساسية المتحكّمة في دفع عملية توجّه الدول النامية نحو اعتناق مقاربة الحكم الراشد.

ـ كشف البنية الفكرية التي يقوم عليها تصوّر الحكم الراشد،ومدى قدرته كمقاربة للتنمية في تقديم حلول ومخارج فعلية،للتحدّيات والإشكالات التي تحول دون تحقيق المستوى المطلوب تحسيناً لأدائها على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي والإداري،وهذا يمتد إلى معرفة المتطلّبات الفعلية لتطبيق هذه المقاربة في الدول النامية.

ـ الخروج بخلاصة لأهم الدروس المتضمّنة للأولويات الملحّة،لحل المشاكل التي تواجه الدول النامية على مستوى القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو المدني،نبيّن فيه وبشكل جليّ بأن نجاح التنمية الشاملة وإدامتها تتطلب تكاملاً لأدوار مكونات الحكم الراشد من قطاع حكومي وقطاع خاص وقطاع المجتمع المدني،فإن أي عنصر من تلك العناصر لا يمكن له منفرداً أن يُحقق التنمية على مستوى المجتمع بكفاية وفعالية وأن يستجيب بشكل فعّالٍ وكفءٍ لمتطلّبات المواطنين سواءاً كانت

تلك المتطلّبات أو الإحتياجات إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية أو إدارية،من هنا يأتي الحكم الراشد بمعاييره وآلياته وفق مميزات وخصائص من شفافية ومساءلة وتشارك وتأكيد الديمقراطية والعدالة ودولة القانون،وفق معايير الكفاية والفعالية،بالتركيز على تحقيق النتائج الإيجابية وفق متطلبات واحتياجات المواطنين.

مبررات إختيار الموضوع:

تتجلى مبررات إختيار الموضوع في الإعتبارات التالية:

1. المبررات الموضوعية:

يعتبر موضوع الحكم الراشد موضوع حديث نسبيّاً يعود تنسيبه إلى أجهزة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،والذي يتصل بتحول مضمون الديمقراطية من التمثيل إلى المشاركة والشفافية والمساءلة،من جهة أُخرى ينظر إليه على أساس أنه تم تصنيعه خصيصاً للبلدان النامية ليكون مقاساً لدى المؤسسات المالية العالمية في منح القروض والهبات،على أن تبقى هي صاحبة الحكم في تقويم من هو صالح ومن هو غير صالح بما ينسجم مع مصالحها ومصالح الدول المهيمنة،وعليه تعود المبررات الموضوعية من وراء هذا البحث إلى:

ـ البحث في التحديات والعقبات التي تواجهها الدول النامية والتعرّف عليها،والتي تحول دون توجهها نحو الأمام سعياً لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

ـ العمل على إبراز أهمية مقاربة الحكم الراشد في التنمية المجتمعية،لما لها من دور في إرساء الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع العام والقطاع الخاص،لتحسن الأداء التنموي في الدول النامية.

ـ هيمنة النظرة التي ترى أنّ التنمية الإقتصادية تتطلب التركيز على خلق شروط سياسية،والتي تجعل من تحقيقها أمراً ممكناً،الأمر نفسه أكّدت عليه العديد من الوثائق الرسمية الصادرة عن وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة،والتي توصّلت إلى أن الديمقراطية أمر ضروري لتحسين الأداء التنموي في المجتمعات النامية،هذا إلى جانب تأييد البلدان الغربية المانحة لهذا الإتجاه،ومن هنا برز مفهوم المشروطية السياسية"conditionality political"كاستمرارية لبرامج التعديل الهيكلي،حيث تم ربط مساعدات التنمية بتطبيق إصلاحات تقوم على معايير الديمقراطية والحكم الراشد في الدول النامية.

2.المبررات الذاتية:

تعود دوافعي الذاتية في اختياري لهذا الموضوع إلى:

ـ الرغبة في تكوين رصيد معرفي ومعلوماتي حول موضوع الحكم الراشد وخباياه،وهذا الإهتمام بدأ في الحقيقة أثناء إلتحاقي بالماستر تخصص"حكامة وإدارة محلية"ما مكّنني من الحصول على خلاصات ورؤية أوّلية حول الموضوع،ما سهّل لي مهمة البحث فيه بشيئ من التفصيل،ومحاولة التّعرف أكثر على الأسباب التي تواجهها الدول النامية في تحسين أدائها التنموي مع إبراز مدى ملائمة الحكم الراشد للمتطلّبات التنموية في الدول النامية.

إشكالية الدراسة:

لقد اتّجهت مختلف الدول النامية منذ القرن العشرين إلى اعتماد الحكم الراشد كمقاربة على الصعيد العملي،تدعو فيها بالتوجّه نحوه كمخرج ضروري لحل المشاكل التي تعاني منها والتي تقف كحائل أمامها في تحقيق التنمية والإصلاح الحقيقي،ما يظهر على أنّه هناك إجماع على المستوى الدولي حول كفاءة هذه التوجّهات.

ومنه إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للدول النامية أن تُحقق تنمية شاملة وفق ما تقتضيه شروط ومتطلبات الحكم الراشد؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

ـ ما المقصود بالحكم الراشد وماهي الأسس التي يقوم عليها؟

ـ فيما تتمثل التحدّيات التي يواجهها الحكم الراشد في الدول النامية؟

ـ ماهي الإجراءات والمطالب الممهدة لبناء الحكم الراشد في الدول النامية؟

فرضيات الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة نفي أو إثبات الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية:

قدرة الحكم الراشد على تحقيق التنمية الشاملة مرتبط بالدرجة الأولى بإرادة والتزام الدول النامية بآليات تنفيذه وتطبيقه.

كما تندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية **الفرضيات الجزئية** التالية:

ـ يندرج الحكم الراشد كمقاربة للتنمية ضمن نسق عولمي،يستهدف نمذجة الدول النامية وفق معايير وتصوّرات البراديم الغربي.

ـ تطوير وتفعيل أداء الدول النامية مرهون بقدرتها عل معالجة جوانب الضعف والقصور لبنياتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية.

ـ تجاوز كون آليات الحكم الراشد توصيات مفروضة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية.

حدود المشكلة:

بالاعتماد على المتغيّرات التي تناولها الموضوع يمكن تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة كما يلي:

1. الإطار الزماني:

تؤكّد مختلف الدراسات التي تتناول مفهوم الحكم الراشد،أن هذا المصطلح قد تمّ توظيفه في لغات عديدة منذ القرن الثالث عشر،لتتم بلورته مع نهاية عقد الثمانينيات من العقد المنصرم،في إطار الدور الجديد للمؤسسات الدولية من أجل التعريف بمعايير السياسة العامة الجيّدة في البلدان المطبقة لبرامج التعديل الهيكلي،وعلى هذا الأساس فإن دراستنا للإشكالية الموضوع ستغطي الفترة الممتدة من بداية التسعينيات أثناء ظهوره في أدبيات المؤسسات الدولية إلى الفترة الحالية.

2. الإطار المكاني:

بما أنّ موضوع الدراسة يتعلّق بالبحث في"الحكم الراشد كاستراتجية للتغيير في الدول النامية" فإننا سنكتفي بدراسة التحديات التي توجهها الدول النامية،في إطار توجهاتها والتزمها بآليات الحكم الراشد وفق متطلّبات التنمية الشاملة.

أدبيات الدراسة)الدراسات السابقة:(

إن موضوع الدراسة لا يعدُ تكراراً لما كُتب،بقدر ماهو محاولة لكشف نقاط جديدة وإثرائها،ومن الدراسات التي تناولة هذا الموضوع نجد:

1. الحكمانية governance قضايا وتطبيقات من تأليف د/ زهير عبد الكريم الكايد الصادر عن المنظمة العربية للتنمية، المتضمّن ل سبعة فصول تعرّض من خلالها للعديد من القضايا والتي من بينها:الحكمانية المفهوم و

الأبعاد ، قضايا الحكمانية،دور منظومة الحكمانية في تفعيل المشاركة ...ومتطلّبات تطبيق الحكمانية في المجتمع العربي.

2. GOVERNANCE IN A GLOBALIZING WORLD من تأليف جوزيف ناي و جون دوناهيو مترجم من قبل محمد شريف طرح،حيث يتضمّن هذا الكتاب ثالث أقسام تعرّض فيها لكل من:اتجاهات في العولمة،الأثر في الحكم المحلي،الحكم العالمي.
3. تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تعزيز التضمينية والمساءلة،الصادر عن البنك الولي حيث يتضمن هذا الكتاب أربعة فصول يتعرّض من خلالها إلى:هوة إدارة الحكم بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم،الحكم الأفضل لأجل التنمية الإقتصادية،الحكم الأفضل لأجل التنمية الإجتماعية، المسارات المؤدية إلى حكم أفضل.
4. تقرير عن تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية – الإطار المفاهيمي،ضمن سلسلة من التقارير التي أُعدّت في إطار مبادرة "الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية"،والغرض من هذه التقارير الأوليّة هو الوقوف على وضع الإدارة العامة في مجموعة من الدول العربية،من خلال التعرّف على المبادرات التطويرية الجارية في هذه الدول،و وضع إطار يمكن استخدامه في جمع المعلومات والمؤشرات في مراحل لاحقة.

إقترابات الدراسة:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف المراحل تستدعي الإستعانة بجملة من الإقترابات المختلفة،وهذا لتسهيل عملية الدراسة ليتسنى للباحث فيما بعد بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسته،ومن بين الإقترابات التي تم استخدامها في الدراسة مايلي:

1. مدخل دراسة الحكم (Governance studies approach):

يمكن التمييز في هذا الإطار بين نوعين من الدراسة،النوع الأول يتعلّق بالدراسات التي تتعامل مع مفهوم الحكم بصفته نظرية أو إطار للتحليل،أما النوع الثاني من الدراسات فيكمن في التعامل مع المفهوم كمقاربة للتنمية،في إطار أدبيات التنمية والمشروطية الدولية المرتبطة بمساعدات

التنمية،وهذا ما يتعلّق بمختلف الدراسات و الإستراتجيات التي أعدّتها المنظمات الدولية،وهنا ينبغي الفصل بين مفهوم الحكم الراشد كمفهوم شامل يعبّر عن الأليات والعمليات والمؤسسات والتفاعلات في الجوانب السياسية والإقتصادية والإدارية في بلد ما بهدف تحقيق التنمية،والحكم الراشد كمفهوم معياري(normative) الذي يشير إلى نمط معيّن ومفضّل من الحكم أيالحكم الذي يأخذ بنمط الديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسي،وإقتصاد السوق على الصعيد الإقتصادي،وهو الحكم الذي يصل بفضل هذه الإجراءات إلى درجة عالية من الشفافية،والمساءلة،وإرساء دولة القانون،والكفاءة والفعالية....إلخ،وبمقتضى هذا الطرح سيتم إعتماد النوع الثاني وفق ما يطرحه هذا التصوّر كمقاربة للتنمية في جانبه الشامل،أي إعتماد المقاربة الشامل لطرح هذا التصوّر في الدول النامية.

2.مدخل الإقتصاد السياسي:

يبحث هذا المدخل في العوامل الإقتصادية في تشكيل وبلورة السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية،منهذا المنطلق تم اعتماد هذا المدخل بغرض البحث في دور الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الدول النامية لفترة مابعد الإستقلال ودفعها باتجاه الإنتقال الديمقراطي،خاصة فيما يتعلّق بتطبيق برامج التعديل الهيكلي،وما كان لها من انعكاسات على الحياة السياسية في الدول النامية وهذا ماسيتم التطرّق إليه في المبحث الثاني من الفصل الثاني،وهذا من خلال الإشارة إلى البعد الإقتصادي وربطه مع تصوّر الحكم الراشد بوصفه مقاربة للتنمية،ومدى تأثير النيوليبرالية كتيار فكري في بلورة أطروحة هذه المقاربة.

وبما أنَّ الحكم الراشد طرح في إطار التنمية الدولية ومساعدات التنمية،فإنَّ هذا يتطلب الرجوع إلى أدبيات الإقتصاد السياسي الدولي،من خلال تناول استراتجيات المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الدولية في فرض و تطبيق برنامج الحكم الراشد في الدول النامية بشكل عام،وهذا ما يتعلّق خاصة بتطور اهتمامات المشروطية الدولية،وفي هذا الإطار سيتم البحث ومناقشة تأثير أطروحة الحكم الراشد على البنى السياسية والإقتصادية والإدارية للدول النامية.

صعوبات الدراسة:

إن ضمان ظروف ومقتضيات أدوات البحث أمر صعب نوعاً ما وذلك راجع إلى:

1. عدم التحكّم في اللغات الأجنبية،ماجعل حاجز اللغة أهم عائق أمام الباحث،على الرغم من وجود بعض المراجع باللغة الأجنبية في هذا المجال،لكن تبقى الترجمة الجدّية للمصطلحات واستخلاص معنى النّص أمر عصي نوعاً ما.

هيكل الدراسة:

يأتي هذا البحث في إطار منهجي للدراسة مكوّن من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

الفصل الأوّل: يعالج بالوصف والتحليل موضوع الحكم الراشد كفكرة وكمصطلح وعرض مختلف التعاريف المتناولة له،وعرض أهم مكوّناته ومبادئه والمميزات التي يتّصف بها.

الفصل الثاني: فقد بحثنا فيه في أهم التحدّيات والعقبات التي تواجه الدول النامية في التوجّه نحو الحكم الراشد،سواءاً على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي وحتى الإداري،لما تشكّله من تحديات تقف في وجه الدول النامية تحول دون تحقيقها للتنمية المجتمعية.

الفصل الثالث:دور منظومة الحكم الراشد في تفعيل المشاركة بين القطاع الحكومي تكاملاً واستكمالاً مع القطاع المدني والخاص على حدٍّ سواء،وهذا في رسم السياسات والإستراتجيات وتوجّهات الدول النامية في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والعمل على إدامتها.

الخاتمة: والتي توصلنا فيها إلى أهم النتائج والإستنتاجات حول الموضوع.

الإطار المفاهيمي للحكم الراشد

المبحث الأول : أسباب وأهمية توظيف الحكم الراشد.

المبحث الثاني :تعريف الحكم الراشد.

المبحث الثالث :خصائص ومميزات الحكم الراشد.

المبحث الرابع :أبعاد وفواعل الحكم الراشد.

الفصل الأول

المبحث الأول: أسباب تطوّر و أهمية توظيف الحكم الراشد.

المبحث الثاني: تعريف الحكم الراشد.

المبحث الثالث: خصائص و مميزات الحكم الراشد .

المبحث الرابع : أبعاد و فواعل الحكم الراشد .

سنتعرض في هذا الفصل بشيئ من التفصيل إلى التأصيل المفاهيمي للحكم الراشد،وذلك من خلال عرض أسباب ظهور هذا المفهوم وعرض أهم التعريفات المتناولة له خاصة تلك التعاريف التي تناولتها المؤسسات المالية الدولية،خصوصاً أنّه جاء كانعكاس للطرح الوظيفي الجديد باتجاهاته الليبرالية الجديدة في صورة "لعالم أفضل يجب بناؤه" وليس تحليلاً للواقع الحاضر،(الحكم الراشد هنا يحاول إزالة الإخفاقات التي مسّت برامج التعديل الهيكلي التي أطلقتها المؤسسات المالية الدولية سنوات الثمانينيات وهذا ما سنوّضخه لاحقاً في الفصل الثاني)،كذلك تبيان خصائص الحكم الراشد وأبعاده المختلفة وعرض أهم مكوناته الأساسية على النحو التالي،مع العلم أنّ التعرّض لهذا المفهوم يكون في إطاره المعياري وليس استعمال المفهوم كأدات تحليلة.

المبحث الأول: أهمية وأسباب توظيف الحكم الراشد.

لم يظهر الإهتمام بالحكم الراشد من قبيل الصدفة ودونما مبرر بل كانت هناك مبررات وممهدات كانت السبب الرئيسي لبروز هذا المفهوم على الساحة الدولية،أي أنه جاء لانعكاسات وتطوّرات وتغيّرات،إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية،أدّت إلى بروز هذا المفهوم وتطوّر أهميته سواء على مستوى الدول المتقدمة أو على مستوى الدول النامية:

1 – على مستوى الدول المتقدمة:

التطور الهائل الذي عرفته المجتمعات الغربية خصوصًا مع بروز فكرة العولمة* وماتضمنته من:

_ تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني والدولي لدرجة أنها أصبحت فواعل مؤثرة في جدول أعمال الدول،لدرجة أنه أصبح يوصف ب "قرن التنظيم الدولي غير الحكومي"[1].

_ الدور المتزايد التي تفرضه المؤسسات المالية الدولية،من خلال تصميم برامج الإصلاح الإقتصادي وسياسات التثبيت وبرامج التكيّف الهيكلي الموجّهة نحو الدول النامية كأساس لمواجهة

---

* العولمة كمسار تعني "زيادة درجة الإرتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات"،نقلاً عن:محمد طاقة،مأزق العولمة،ط1،عمان:دار المسيرة، 2007،ص21.

[1] – جون بولي وجون توماس،قرن التنظيم الدولي غير الحكومي في العولمة،الطوفان أم الإنقاذ ’تر:فاضل جكتر،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص427.

آفاق عملية التنمية،وفي ظل هذه السياسات والشروط أصبحت السياسة التجارية للدول شأنًا دولياً معولماً وليس من أعمال السيادة الوطنية[2].

ـ عولمة آليات وأفكار إقتصاد السوق(زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول،تحرير التجارة الخارجية،زيادة إندماج السوق وتعميق المنافسة)،كضرورة يقتضيها مطلب تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة من جهة،ومن جهة ثانية كحتمية تفرضها التحولات في القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي،وهذا التحوّل كان له الأثر البارز في تغيير وظائف الدولة،من خلال تبني معظم الدول سياسات وبرامج الخصخصة،وتنامي دور القطاع الخاص وإشراكه في إدارة شؤون الدولة والمجتمع [3].

ـ التطوّر التقني والتكنولوجي الذي أدى إلى تحقيق عالمية الأسواق وإنتشار المعلومات على المستوى العالمي.

ـ توحيد الخطاب السياسي حول الفلسفة النيوليبرالية[4]،كمحصّلة طبيعية لتدفق الحر والسريع للسياسة النيوليبرالية على الصعيد العالمي،والتي أفضت نحو عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان[5]....تستند على الحرّية الفردية والخيار الشخصي[6]،وهذا ما اتّخذتهُ المؤسسات الإقتصادية الدولية كمنطلق لعملها[7].

ـ تغيير دور الدولة فهذا المفهوم جاء ليعبّر عن هذا التغيير في دورها كفاعل أساسي في صنع السياسات العامة ووضع الخطط ورسم الإستراتجيات وحل النزاعات بين الفئات والطبقات المختلفة،لتصبح مجرد شريك بين عدّة شركاء في إطار نوع من الحكم القائم

---

[2] – غازي الصوراني،العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل في المجتمع والإقتصاد أمام العولمة،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص32.

[3]– إيهاب الدسوقي،دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع(في إدارة شؤون الدولة والمجتمع)،القاهرة:مركزدراسات واستشارات الإدارة العامة،2001،ص ص101-103.

[4]– غسان سنو وعلي الطراح،العولمة والدولة–الوطن– والمجتمع العالمي،ط1'بيروت :دار النهضة العربية،2002،ص ص90-101.

[5] – عبد الخالق عبد الله،عولمة السياسة والعولمة السياسية،العولمة وتداعياتها على الوطن العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص50.

[6] – الطيب بلوصيف، "الحكم الراشد المفهوم والمكوّنات"،ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتجيات التغيير في العالم النامي يومي 8\9أفريل 2007 من تنظيم كلية الأداب والعلوم الإجتماعية،قسم علم الإجتماع،جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر،ص8.

[7] -Lant Pritchelt et Daniel Kaufman ,"liberté publique et démocratie et réussite des investissements publiques"finance et développement,(mars 1998),pp.26-27.

على المشاركة الرابطة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي وحتى الشركات الأجنبية[8].

2 – على مستوى الدول النامية:

_ عجز الدولة وعدم قدرتها على تلبية إحتياجات مواطنيها والوفاء بعودها،خاصة في القارة الإفريقية والعديد من البلدان النامية الأخرى،أين نجدها عاجزة أن تكون المحرّك الرئيسي للتنمية،كما عجزت كذلك في الحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية،هذا ما أدى إلى ظهور عامل انعدام الثقة تجاه المؤسسات الوطنية[9].

_ عجز السياسات التنموية التي إنتهجتها الدول النامية في إطار المساعدات المقدمة من طرف المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

_ تصاعد قضايا الفساد ما أدى إلى ضرورة التفكير بآليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية،قصد القضاء على هذه الظاهرة،وبالتالي إتخذت الحكم الراشد كفلسفة حكم جديدة من قبلها لإصلاح الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية،والتمكّن من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

_ تضخم الجهاز البيروقراطية وترهل الإدارة الحكومية،نتيجة استمرار الإدارة التقليدية وتمسكها بمبادئ بيروقراطية ولّى عصرها،وعدم محاولة هذه الأجهزة الحكومية التكيّف مع المتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات من خلال إستخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

_ ضعف بنية المؤسسة السياسية والإدارية وغياب آليات المحاسبة والشفافية[10].

المبحث الثاني: تعريف الحكم الراشد.

يجب الإشارة إلى أن مفهوم الحكم الراشد كباقي المفاهيم الإجتماعية التي تعتريها عدّة إشكالات منهجية،منها إشكالية الترجمة فلا توجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية والفرنسية،فعلى سبيل المثال هناك عدة دلالات للمفهوم منها:الحكم

---

[8] - Mohammed Salih," gouvernance,information et domaine publique",(Addis Abeba : commission économique pour l'Afrique,13mai2003),pp.9-10. <http://www.unesco.org/comnat/france/colloque-droits-Dauteur/IDlamberterie-pdf

[9] - Ibid, p.9.

[10] – سلوى الشعراوي جمعة وآخرون،إدارة شؤون الدولة والمجتمع،القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001،ص4.

الراشد،أسلوب الحكم،الحاكمية،إدارة شؤون الدولة والمجتمع،الحكم الصالح ...إخ،إلى جانب هذا لا يوجد تعريف واحد وموّحد يعبّر عن المعنى الدقيق للمفهوم،بل هناك أكثر من تعريف وهذا يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم،إضافة إلى الإشكالية المرتبطة بالنموذج في إطار البحث عن مرجعية قيمية موحّدة تجمع بين مختلف المنظومات الفكرية والحضارية،والتي يُسمح بتعميمها على المستوى الكوني،هذه الإشكاليات المرتبطة بضامين ومداولات الحكم الراشد نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(01):الإشكاليات الإبستيمولوجية لمفهوم الحكم الراشد*.

إشكالية الترجمة	إشكالية التعريف	إشكالية النموذج
عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى والدلالات باللغة الإنجليزية،بحيث تمت ترجمته إلى العديد من الكلمات منها:إدارة الحكم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحوكمة،الحكمانية،وقد رجّحنا مصطلح الحكم أو الحكم الراشد،على اعتبار اتفاق أغلب الدراسات التي بحوزتنا على تبني هذا المصطلح.	يثير تعدد التعاريف المعطاة لهذا المصطلح،الجدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم، بحيث يتم: تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة يمكن من تعميمه على مختلف المجتمعات مايؤدي إلى التضحية بوضوح المعنى في سبيل الشمولية. تبسيط التعريف بطريقة تخل بالمعنى وتعيق الباحث عن الرؤية المعمّقة للمفهوم،أو تعكس خصوصية مجتمعات وتجرد التعريف من العمومية.	يثير إشكالية توافق وتلاؤم آليات ومضامين الحكم الراشد مع مختلف المنظومات الفكرية والقيمية لمختلف المجتمعات والحضارات،على اعتبار تعرض هذا المفهوم إلى انتقادات،من حيث كونه يعبر عن منظومة القيم الغربية الليبرالية،تعكس توجها معياريا من قبل المؤسسات الدولية خاصة منها المانحة نحو تبني الحكم الراشد كمقياس لمنح القروض والهبات،ومرجع تقويمي لنوعية الحكم بناءاً على معاييرها ومصالحها.

* أنظر:

- مرجع سابق،ص07.
- خليل حسين،السياسات العامة في الدول النامية،ط1 بيروت:دار المنهل اللبناني،ص17.

لهذا فإن دراسة الحكم الراشد دراسة إبستيمولوجية(دراسة علمية للمصطلح)،تعدّ من أساسيات الفهم والإدراك لأبعاده المتعدّدة،من خلال ضبط المفاهيم المرادفة له إنطلاقا من فكرة مفادها أنّ لكل مفهوم جنسيته وتاريخ ميلاده ومنظومته المعرفية التي تسنده وترعاه[11]،وعليه فإن تحديد مصطلح الحكم الراشد وإرهاصات إستعماله تتطلّب ضرورة تحديد معنى الحكم (**gouvernance**)،حيث يجمع أغلب الباحثين على صعوبة دراسة هذا المفهوم ذلك أنه مفهوم بوليسيميكي(**polysémique**)،يحمل معاني عديدة يستخدم في حقول معرفية ومجالات عمل مختلفة،وفي فضاءات إجتماعية وإقليمية متنوعة[12]،مصدر أخر لغموض المفهوم يكمُنُ في طبيعة تصوّر الحكم،حيث يستعمل كمفهوم تحليلي في إطار البحث العلمي حيث نجده يشكّل موضوعاً بحثيّاً للعديد من الحقول المعرفية أهمها الإقتصاد المؤسسي،العلاقات الدولية،التنمية الإقتصادية،علم السياسة والإدارة العامة كبرادايم للتحليل ودراسة أنماط الحكومة والتسيير في المجتمعات المعاصرة،أما معيارياً فيستخدم المفهوم في إطار التعاون ومساعدات التنمية من طرف المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الأخرى التي لم تصل إلى طرح مشترك من ناحية المفاهيم والبرامج في هذا المجال[13].

وعليه فإن توظيف مصطلح الحكم الراشد استخدم قبل توظيفه في الأدبيات السياسية والإقتصادية في القرن الثالث في اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة 1478،حيث استخدم المصطلح للتعيين في

---

[11] – قاسم الحجّاج،العالمية والعولمة نحو عالمية متعدّدة وعولمة إنسانية،ط1،الجزائر: جمعية التراث،2003،ص44.

[12] - CASTAING, " la gouvernance: Défis d'une approche non normative", Revue François-spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – IDARA (numéro .2005, p 9 21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2,

[13] - Jean du Bois de GAUSSON, " la bonne gouvernance: Problématique et enjeux ", actes préparatoire N° 3: la bonne gouvernance: Objet et conditions de de la table ronde .financement, pp 17-18
http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/bonne_gouvernance._problematique_enjeux.pdf

بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية[14]،ليستعمل بعدئذ في نطاق واسع لتعبير عن تكاليف التسيير والإدارة وهذا ما يثبت حسب بوني كامبل (**BONNIE COPBELL**)1679[15]،كما أنه يعني في اللغة الإنجليزية (**governance**) الحاكمية،أي مجمل التقنيات التي تنظّم المنشأة وإدارتها،ثم إنتقل هذا المصطلح لاحقًا إلى كيفية تسيير الشؤون العامة[16].

وفي أوساط السبعينيات استخدمت كلمة(**good governance**) للتعبير عن إدراة التسيير الإجتماعي والسياسي[17]،وذلك إلى غاية دخوله في تقرير اللّجنة الثلاثية التابعة للأمم المتحدة في ماي 1975،كما استعمل في الثمانينات من طرف المؤسسات المالية الدولية،بحيث أعطى البنك العالمي سنة 1992 للمفهوم مكانة مهمّة من خلال التقرير السنوي الذي صدر تحت عنوان (**good govrenance and development**)،وهذا بغرض إعطاء حكم قيمي على ممارسته السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدّمي[18].

أما في اللغة العربية ووفقا للمعجم الوسيط فكلمة **الحكم** تعني،العلم والتفقّه حيث ورد في **القرآن الكريم قوله تعالى**:"ولقد آتينا لقمان الحكمة ... "[19] أي العلم العميق بالقواعد القانونية وتفسيرها،مما يبيّن أن المعيار في الحكم هو إعمال القواعد القانونية و تفسيرها[20].

14- Ali KAZANCIGIL," la gouvernance : itinéraires d'un concept ".In : Javier SANTISO, la recherche dela démocratie, Mélange offerts à Guy HERMET, Edition Dis Ibn Kheldoun. P122

15- Bonnie CAMPBELL, " gouvernance: un concept apolitique", communication pour la séminaire d'été de haut conseil de la coopération internationale:" le développement: pour quel modèle politique sous-jacent au concept apolitique de gouvernance?", table ronde " un débat politique", Dourdan (France), mardi 29 Août 2000, P 2. http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Campbell-Gouvernance-concept-apolitique.pdf

16 – الأخضر عزي و غالم جلطي،"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية"،ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والحكم الراشد،يومي 26\27 أفريل 2005 من تنظيم مختبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية،جامعة معسكر،المجلة الإلكترونية الجندول،العدد 21\03\2005،نقلاً عن الموقع الإلكتروني: www.uluminsania.com.

17 – بيار كالام،تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية، تر' شوقي الدويهي،بيروت:دار الفرابي،2004،ص14.

18 – حسن كريم،"مفهوم الحكم الصالح "،المستقبل العربي،بيروت،العدد 309 نوفمبر2004،ص42.

19 – قرآن كريم،سورة لقمان،الآية 12.

20 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002،المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك،2002،ص102.

مما سبق نستنتج أن هناك جملة من المصطلحات التي تصب في سياق هذا المفهوم،وهذا يعني أنه مصطلح لم يظهر من عدم بل جاء نتيجة سياق تاريخي طويل ليأخذ بعدها شكلاً جديداً من أجل التماشي مع التطوّرات الحالية،ولهذا أعيد إستخدام مفهوم الحكم الراشد من طرف المؤسسات الدولية وبالتحديد البنك الدولي لإعطاء طابع قيمي لممارسة السلطة في إدارة شؤون المجتمع وتنميته،حيث ظهر أوّل مرة بشكله المعاصر وبتضميناته الإيديولوجية والمؤسسية الجديدة في تقرير البنك الدولي حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989،فالمفهوم طرح كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي للاستراتجيات التنمية وسياسيات التعديل الهيكلي،وذلك من خلال إعتبار أنَّ الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في الدول النامية يمكن بالأساس إرجاعها إلى"**أزمة حكم**"[21]،وبالتالي فالحكم الراشد كفكرة وكمصطلح له أكثر من معنى،وذلك نتيجة لعدم وجود تعريف واحد موحّد حول المفهوم يمكن إعتماده كمرجعية أساسية في تحديد طبيعة ومحتوى الحكم الراشد،وهذا ما يتّضح أساساً عند التعرّض للتعريفات بشأنه.

وعلى هذا الأساس ما يميّز الحكم الراشد هو تنوّع وتعدّد أشكاله،حيث نميّز في هذا الإطار بين الحكم الراشد أو الجيّد والمنتج للفعّالية والمحقق للرضا العام على جودة الخدمات،والحكم السيئ أو الغير السليم والمنتج للأزمات السياسية والإقتصادية والإجتماعية المهددة للمجتمعات من خلال الخصائص التالية:

_ الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة،وبين المال العام والخاص ويسعى بشكل دائم إلى استغلال الموارد العامة لصالح المنفعة الخاصة.

_ الحكم المفتقد لإطار قانوني تنظيمي،ولا يطبق مفهوم حكم القانون،بحيث تطبق القوانين بشكلٍ تعسفي مع إعفاء المسؤولين من تطبيق القوانين.

---

[21] - Ali KAZANCIGIL," la gouvernance : itinéraires d'un concept ".In : Javier SANTISO, la recherche dela démocratie, Mélange offerts à Guy HERMET, Edition Dis Ibn Kheldoun, P 122- 123.

ـ الحكم المتميز بوجود أولويات تتعارض مع هدف التنمية،وتدفع باتجاه هدر الموارد المادية والبشرية وسوء إستخدامها[22].

ـ الحكم الذي يحوز على عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الإستثمار الإنتاجي،التي تدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

ـ الحكم المتميز بوجود قاعدة ضيقة مغلقة وغير شفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار بشكل عام وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

ـ الحكم المتميز بوجود الفساد،وذيوعه وانتشاره عمليًا وقيميًّا(القيم التي تتسامح مع الفساد).

ـ الحكم المتميز بعدم الاستقرار واهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به،مما يوفر تربة خصبة لانتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان والاستبداد بالسلطة[23].

ومنه سنحاول في هذا الإطار سرد مجموعة من التعاريف التي أُعطيت للحكم الراشد،مع العلم أنه لايوجد طرح مشترك من ناحية المفاهيم،وهذا لا يرتبط فقط بتعدّد وإختلاف التعريفات التي طرحت مثلاً لا نجد تعريف واحد داخل المؤسسة الواحدة كالبنك الدولي،إذ أنَّ المفهوم يخضع للتطوير والمراجعة وإضافة متغيّرات جديدة،والتي من بينها نميّز:

تعريف ماركو رينجيون **marcou ,rangeon** للحكم الراشد على أنه:" الأشكال الجديدة الفعّالة بين القطاعات الحكومية تتضمن الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني،التي تساهم في تشكيل السياسة العامة،أما فرنسوا كزافييه ميريان **françoi xavire merrien** فيعتبره:" شكلاً جديداً من التسيير الفعّال والمشترك بين الإدارة العامة والخواص وتجمعات المواطنين من أجل تحسين الفعل الحكومي عبر تقاسم المسؤوليات"،في حين تعرّفه **لجنة الحكم العالمي** أنه :"مجموعة الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة،على أساس التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق عليها ... من أجل الخير العام "[24]،كذلك يقدّم **البنك الدولي (OMC)** تعريفاً للحكم الراشد إستناداً للتأثيرات الإقتصادية الكلية في تسيير الموارد العمومية لدولة،وبذلك فهو لا يربط مفهوم الحكم الراشد بالجوانب السياسية،لأنه يعبّر عن "الطريقة أو الحالة التي يمارس بها الحكم في إدارة الموارد

---

[22]- حسن كريم، مرجع سابق،ص101 .

[23] - The World Bank, Governance & Development. The World Bank Publication, Washington D.C,1992, p09.

[24] - الأخضر عزي وغالم جلطي،مرجع سابق.

الإقتصادية والإجتماعية للبلد بهدف التنمية "[25]،هنا يميّز البنك الدولي بين ثلاث أبعاد للحكم تتمثّل في:

1. طبيعة النظام السياسي.
2. العملية التي من خلالها تمارس السلطة تسيير الموارد الإقتصادية والإجتماعية في بلد ما.
3. قدرة الحكومة على تصوّر وصياغة وتنفيذ السياسات،والطريقة العامة لإدارة الوظائف الحكومية[26].

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) فقد عرّف الحكم الراشد على أنّه:"ممارسة السلطات الإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات"[27]،وهو بذلك يوسّع مجال الحكم إلى أبعد من مفهوم الحكومة،لأنَّ ممارسة السلطة في هذه الحالة لم تعد حكراً على أجهزة الدولة الرسمية بظهور فواعل أخرى كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص،أما منظمة التعاون والتنمية والإقتصادية (**OCDE**) فقد عرّفته على أنّه:"مجموع العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية"[28]،وبالتالي هذا التعريف يبيّن أن الحكم لا يرتكز فقط على فاعلية المؤسسات،وإنما يشمل القيم التي تحتويها المؤسسات مثل المساءلة والرقابة،وبالتالي فإن محاولات تحسين مفهوم الحكم الراشد لم تتوقف عند هذه التعريفات،فمنذ ظهوره تسعى هذه التعديلات والمحاولات وضعه في إطار أكثر شمولاً وتحديداً،على أن يربط بين المفاهيم المحدّدة للمنظومة الديمقراطية،وتقليص

---

[25]- opcit ,p01.

[26] Bannie CAMPBELL , Djifa AHADA, " la gouvernance : entre l'Etat et le marché , qui social ? ", les caliers de la chaire C – A poissant de recherche sur la gouverne l'ordre .gouvernance et l'aide au développement ,N°1 , UQAM, 2006 , p 1
Ahado- et Campbell 2006-01 http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/Cahier .dec06.pdf Gouvernance

[27] -UNDP, " governance for sustainable human development: A UNDP policy document (1997),p9. http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#c

[28]-Isabelle JOHNSON, "La gouvernance: Vers une re-définition du concept", Agence .canadienne de développement international, Mars 1997, P12
http://www.acdi-cida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/HRDG/$file/GovConcept-f.pdf

حجم المؤسسات الحكومية،وتشجيع الإتجاه نحو القطاع الخاص،وتشجيع اللامركزية الإدارية،وتعظيم دور المنظمات الغير الحكومية.

وعليه كنتيجة نستنتج أنّه من الصعب حصر مفهوم الحكم الراشد ضمن بضعة تعريفات،بحيث أنّ هذه التعاريف تعتمد على رؤية المقيمين له ورأيهم في إطار معياري،حيث يستخدم المفهوم في إطار التعاون ومساعدات التنمية من طرف المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الأخرى كمدخل للتنمية ومكافحة الفقر في الدول النامية،والتي لم تصل بعد إلى طرح مشترك من ناحية المفاهيم والبرامج في هذا المجال[29]،وهذا لايرتبط فقط بتعدّد واختلاف التعريفات التي تطرحها تلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية،بل نجد في أغلب الأحيان تعريف واحد داخل المؤسسةالواحدة(البنك الدولي مثلاً)إذ أنَّ المفهوم دائماً يخضع للتطوير والمراجعة وإضافة متغيّرات جديدة[30]،ومن هذا المنطلق وكمحاولة لوضع وصياغة تعريف إجرائي يضبط معنى الحكم الراشد نعرّفه كالتالي :"مجموع العلاقات والقواعد والمعايير التي تدير ممارسة السلطة في تسيير الموارد الإجتماعية والسياسية والإقتصادية لدولة ما والمبنية على قيم ومؤشرات الديمقراطية كحد أدنى وضروري لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة".

العلاقات: تشمل جميع العلاقات المتداخلة مع الأطراف المكوّنة للحكم الراشد المتمثلة في الدولة،القطاع الخاص،المجتمع المدني.

القواعد: مجموع القوانين والإجراءات التنظيمية التي تضبط وتلزم الأطراف المكوّنة للحكم الراشد.

المعايير: وتشمل المشاركة،حكم القانون،الشفافية،الإستجابة،الإجماع،العدالة والمساواة،المساءلة،الكفاءة،الرؤية الإستراتجية.

---

[29]- Jean du Bois de GAUSSON, " la bonne gouvernance: Problématique et enjeux ", actes préparatoire N° 3: la bonne gouvernance: Objet et conditions de de la table ronde .financement, pp 17-18
http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/bonne gouvernance.problematiqueenjeux.pdf.

[30]- Bonnie CAMPBELL, " Aid governance and transparency: Essential preconditions or and on whose development agenda?", paper presented to the conference new conditionality challenges for poverty eradication, Wednesday 25 th scaling up and absorbing resources: .October 2006, p 4
and Governance Aid CEMLP http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/BCampbell .1028.pdf 2006 Transparency

المبحث الثالث: خصائص ومميزات الحكم الراشد .

يمكن القول في هذا الإطار بأن تحديد مميزات الحكم الراشد تتفاوت وفقاً لإختلاف وجهات نظر الدارسين حوله والتي نورد منها التالي:

1. **المشـــاركة:** وتـعني أن يكـــون لجميـع المـواطنين رأي ومســـاهمة في صـــنع القرار،ســـواء بطريقـــة مباشـــرة أو مـــن خـــلال مؤسســـات الوســـاطة المشـــروعة،تحكمها قيمـــة حريـة الـرأي والتجمـــع والقـــدرة علـى مشـــاركة بنّاءة.
2. **حكـم القـانون:** يجـب أن تكـون مؤسسـات القـانون عادلـة ومسـتقلّة وتـولي الأهمية خاصـة لتطبيق قواعـد حقـوق الإنسـان مـع احـترام أحكـام القـانون على أرض الواقع،بحيث يخضع له كل من الحاكم والمحكوم بعدالة والمساواة[31].
3. **الشـفافية:** تسـتند على على التدفق الحـر للمعلومـات الكافية والمفهومـة،حيث يمكـن الوصـول إليهـا مـن طـرف المعني بهـا مباشـرةً،وبالتالي إتاحـة المعلومـات الكافية لكـل المـواطنين،فتبرز أهمية الشـفافية في تـوفير الإحصـائيات الخاصـة بالسياسـات المالية والنقدية والإقتصادية لما تلعبه من دور في توجيه السياسات الإقتصادية.
4. **الإســـتجابة:** أن تســـعى كـــل المؤسســـات والعمليـات المجتمعيـة علـى خدمـة كافـة شـرائح المجتمـع والإسـتجابة لمطالبهم،بحيـث لا تقتصـر الخدمـة علـى فئـة واحدة،فحســـن الإســـتجابة يـرتبط ارتباطـــاً وثيقـــاً بقـــدرة المؤسسات على توفير الخدمة للجميع دون استثناء.
5. **إتجـاه الإجمـاع:** مـن خـلال السـعي لتسـوية الخلافـات في المصـالح لتحقيـق الإجمـاع حـول المصـالح المتضاربة،للتوصّل إلى الحـول الوسـطى بمـا يشكّل أفضل مصلحة للجماعات والسياسات العامة.

---

[31]- UNDP, " governance for sustainable human development: A UNDP policy document (1997),p9. http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#c

6. **العدالـة والمســـــاواة:** تســـــاوي الفـــرص لتحســـــين الوضـــــاع وتحقيـق العدالـة،بمعنى يجـــب أن تـزول كافـة أشـــكال التميـيز بـين الأفـراد لتحســـن رفاهيتهم وحمايتهم.

7. **الفاعليـــة والفعّاليـــة(الكفـــاءة):** فهـــي تتعلّق بالمؤسســـات وتـؤدي إلى نتـائج وفـق الحاجـــات مـــع الإســـتعمال الجيّد للمـــوارد والعمـــل العمومـي،بمعنى أن مخرجـات الحكـم الراشـد يجـب أن تنتـج مـن أفضـل لإستخدامات للموارد المادية والبشرية.

8. **المســـاءلة:** يجـب أن تخضـع قـرارات الحكومـة والقطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني للمحاسـبة وتقييـم الـرأي العـام،أي تتـم مسـاءلة صـنّاع القـرار مـن قبـل الشعب،وتتضـمن المحاسـبة نظـام متكامـل للمسـاءلة السياسـية والإدارية للمسؤولين في إدارتهم للمواد العامة.

9. **الرؤيـة الإســـتراتجية:** يجـب أن يكـون للقـادة وللشـعب أفـاق واسـعة وبعيـدة المـدى لتحقيـق التنميـة ولـديهم شـعور مشـترك عمـا يردونـه مـن الحكـم الراشـد وكيفيـة إسـهامه في تلـك التنمية،فالرؤيـة الإسـتراتجية هـي تلـك المعطيـات الثقافيـة والإجتماعيـة الـتي تهـدف إلى تنميـة مجتمعيـة شاملة[32].

الشكل رقم(01):معايير الحكم الراشد حسب PNUD* .

[32] Ibid, PP,9-10.

* WHAT IS GOOD GOVERNANCE?
http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.asp

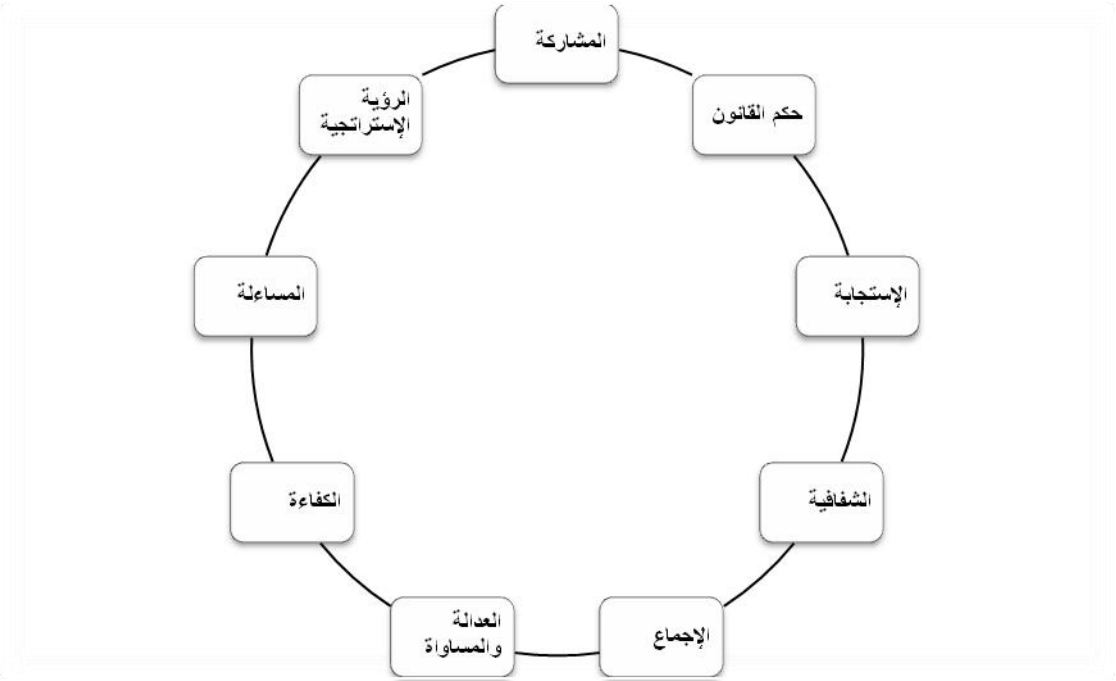

هـذا بالنسـبة لخصـائص الحكـم الراشـد حسـب برنامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي **PNUD**،في حـين يضـيف البنـك الـدولي ومنظمـة التعـاون والتنميـة الإقتصـادية قيمتـان جوهريتـان همـا التضـمينية(تُعـرّف أحيـاناً بالإنـدماج)،والمسـاءلة(تعـرّفُ أحياناً بالمحاسبة).

1. **التضـمينية**: أن جميـع المـواطنين يتمتعـون بضـمانة حقـوقهم أمـام القـانون،وأن تتسـنّى فـرص متسـاوية لممارسـة هـذه الحقـوق،وتعني التضـمينية المشـاركة التشـاورية الـتي تقـوم علـى عـدم التميـز بـين المـواطنين مـن حيـث الإسـتفادة مـن الخـدمات الـتي فوّضـت الحكومـة بتقـديمها عـبر إتفـاق جمـاعي في الرأي،كخدمـة الصـحة العامـة والسـلع العامّة(كالعدالـة وحكم القانون) باختصار فإن التضمينية هي المساواة في المعاملة[33].
2. **المسـاءلة**: هـي مبـدأ متعـدّد الأوجـه،وهو يشـكّل أساسـاً للحكـم الراشـد عـبر شـتى الأنشـطة الحكوميـة،وترتكز علـى الشـفافية الـتي تمحـور حـول حـق المـواطنين بمعرفـة حقـوقهم والخـدمات الـتي يحـق لهـم بها،وكـذلك معرفـة الـدوافع الـتي تشـجّع الـذين يتصـرّفون باسـم الشـعب(المسـؤولين

[33]– البنك الدولي للإنشاء والتعمير،تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز التضمينية والمساءلة،بيروت:دار الساقي،2004،ص 22.

الحكومين)،على القيام بذلك بنزاهة (أي التنافسية التي تفرض للمواطنين بالإنتقاء بين الخيارات المطروحة،وقد تكون سياسية من خلال تنافس السياسيون على إمتياز ممارسة السلطة،سواء أكانوا زعماء سياسين أم مقدّمي خدمات،وتكون إقتصادية عبر تحفيز وتشجيع الخدمات المقدّمة لشأن العام وإدارية من خلال التشجيع والترقية على أساس الكفاءة والجدارة ورفع مستوى تقديم الخدمات)،وتكون عبر إتجاهين خارجية من خلال أن يُسائل الشعب الحكومة من خلال التصويت وحملات الدفاع عن حقوق الشعب،وداخلية بالسلطة القضائية أو رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية أو تكون أعمال المراقبة والتدقيق داخل الحكومات من قبل الوزراء أو كبار المسؤولين والبيروقراطيين[34].

ونوضّح ذلك بالرسم والجدول التاليين:

الشكل رقم(02): التضمينية والمساءلة.

جدول رقم(02):التضمينية والمساءلة ركيزتا الحكم الراشد.

التضمينية	المساءلة	
و تعزّز من خلال :	المساءلة الخارجية	المساءلة الداخلية
• عتماد قوانين و تنظيمات تضمن و توسّع نطاق الحقوق و الحريات الأساسية للمواطنين.	• شر المعلومات و إعتماد	• يادة سلطة البرلمانات

[34]- مرجع سابق، ص 21.

• وسيع نطاق المشاورات العامة. • لغاء القوانين و التنظيمات التمييزية،عبر تشجيع منظمات المجتمع المدني. • لإنصاف في تقديم الخدمات. • عطاء حرّية أكبر للإعلام.	الشفافية . • عزيز التنافسية عبر حرّة ونزيهة للجميع. • تاحة المجال لنشاط أكبر للمجتمع المدني. • شجيع وسائل إعلام حرّة ونزيهة.	وقدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية. • سين القدرة الإحترافية للبرلمانات والقضاء. • قوية أجهزة رقابة مستقلّة داخل الحكومة.

المصدر:البنك الدولي للإنشاء والتعمير،تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز التضمينية والمساءلة،بيروت:دار الساقي، 2004.

المبحث الرابع: أبعاد وفواعل الحكم الراشد.

إذا كان الحكم الراشد باعتباره ممارسة سياسية وإقتصادية وإجتماعية،يتضمّن ميكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات يحقق من خلالها المواطنون مصالحهم ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم ويحلّون خلافاتهم[35]،كل هذا يقودونا إلى التساؤول عن أبعاد الحكم الراشد السياسية والإجتماعية والإقتصادية والقانونية وحتّى الإدارية ونبين هذا من خلال أخذ هذه الأبعاد بشيئ من التفصيل:

1 .البعد السياسي :

يتعلّق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها[36]،وهذا لن يتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي بما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والإستقرار المدني،الذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية،التي تعدّ الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة،وتمكين الحاكمين من الشرعية لتبرر

[35] – سلوى الشعراوي وآخرون،إدارة شؤون الدولة والمجتمع،القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001،ص23.

[36]– عبد الرزاق مقري،"الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد"، مجلة البصيرة،الجزائر،العدد10،جويلية 2005،ص11.

سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية[37]،بالإضافة عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيماً عقلانياً يوجّه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع،وتأكيد فاعلية الدولة ومشروعيتها من خلال تعزيز النظام الديموقراطي تحقيقاً للمسؤولية الشفافة والمشاركة[38].

2. البعد الإداري :

يتعلّق هذا البعد أساساً بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفيه،فترشيد الإدارة العامة وتأمين إستمرارتها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية،يعتمد على الإهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها،والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملائمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة في الحركة واتخاذ القرارات والتي لا تتحقّق إلاّ بالإبداع والسعي المتصل بالموظفين وإعدادهم مهنيّاً دون أن ننسى مراعاة البيئة المحيطة بالتنظيم الإداري[39].

3.البعد الإقتصادي والإجتماعي :

إن الرشادة الإقتصادية والإجتماعية لا تكتمل إلا بالمساهمة في تقديم الخدمات الإجتماعية وتحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين،وفق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع،ويشترط هذا البعد الفاعلية في نشاط الحكم وهذا لن يتأتى إلا من خلال الإستخدام العقلاني للموارد العمومية والتوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية،وتحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين.

4.البعد القانوني :

ويتجسد من خلاله الحكم الراشد بتحقيق شروط مشروعية جميع تصرّفات الهيئات الحاكمة ومدى مطبقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة

---

[37]- ثامر كامل محمد،"إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"،المستقبل العربي،بيروت،العدد 251،جانفي2000،ص111.

[38]- غالب عبد المعطي،آفاق وتطلّعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،ط1،سوريا:السنوي للدراسات والنشر،2002،ص177.

[39]- موسى اللوزي،التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات،ط1،الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع،2000،ص71.

للشعب من جهة،ومن جهة أخرى يفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرّفات الحكّام،وبالتالي هذا البعد يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة،ومن ثمة توقّع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين،ما ينجم عنه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية،وهذا مايؤدي إلى التجسيد الميداني للحكم الراشد والإستقرار السياسي[40].

وهكذا تؤثر هذه الأبعاد وتترابط فيما بينها في إنتاج الحكم الراشد،فلا يمكن تصوّر إدارة سياسية دون وجود إدارة عامة فعّالة من جهة،ومن جهة ثانية لا تستقيم السياسات الإقتصادية والإجتماعية في غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية،لذلك فالحكم الراشد هو الذي يضمن حكم ديمقراطي فعّال يستند إلى هذه الأبعاد في إطار تصور شامل وأعم لمعطيات الشرعية،العدالة،المساواة،وحكم القانون والتضمينية،الشفافية،والمساءلة.

- **فواعل الحكم الراشد :**

يتضمّن الحكم الراشد ثلاث ميادين رئيسية هي: الدولة،القطاع الخاص،المجتمع المدني كما هي موضّحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم(03): فواعل الحكم الراشد.

1.الدولة :

باعتبارها أحد الأطراف الفاعلة في منظومة الحكم الراشد حيث تضطلع هاته الأخيرة بجملة من الوظائف والتي تعنى بـ:

ـ إيجاد الإطار القانوني والتشريعي الثابت والفعاّل لأنشطة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حدّ سواء والذي يسمح بالمشاركة،من خلال خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف.

---

[40] – عبد القادر حسين،"الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية،تخصص دراسات أورومتوسطية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2007-2008)،ص 46.

ـ العمل على الإهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص كالتعليم والصحة مثلاً[41].

ـ العمل على تمكين المواطنين الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية،وتأكيد شموليتهم في الأمور الإقتصادية والإجتماعية والسياسية،وفتح المجال لهم في الحصول على الموارد المتوفّرة لهم[42].

ـ العمل على توسيع لامركزية الأنظمة الإقتصادية والسياسية والإدارية،لتكون أكثر قربا من المواطنين وتجاوباً لمتطلباتهم،وفق معايير الشفافية والمساءلة.

2.القطاع الخاص :

تشكّل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلاّ أنها ليست الوحيدة في هذا المجال،حيث نجد الحكم الراشد يعطي دوراً كبيراً للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع وذلك من خلال:

ـ يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل وتخفيف حدّة البطالة.

ـ يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في العمليات التنموية بالشراكة مع أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني.

ـ يستطيع القطاع الخاص أن يؤمّنَ الشفافية في الكثير من المجالات،لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصاءات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات.

ومن هذا المنطلق أدركت العديد من الدول أهمية هذا الأخير وهذا بالعمل على إتخاذ استراتجيات إقتصادية تتعلّق بخوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين،باعتباره فاعل أساسي في الحياة الإقتصادية وشريك مكمّل لجهود التنمية[43].

3.المجتمع المدني :

يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في تأسيس الحكم الراشد،بوصفه مجالاً تتفاعل فيه مختلف الديناميات خارج الإطار المؤسسي للدولة،حيث تتوقف أدواره من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية،التي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

---

[41]- سامح فوزي،"الحوكمة سلسلة مفاهيم"،القاهرة الجديدة،العدد 10،أكتوبر2005،ص 37.

[42]-زهير عبد الكريم الكايد،الحكمانية GOVERNANCE قضايا وتطبيقات،القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003،ص45.

[43]-مرجع سابق ،ص47.

ـ التأثير على السياسة العامة،من خلال تعبئة المواطنين وحملهم على المشاركة في الشأن العام.

ـ تعميق المساءلة والشفافية،عبر نشر المعلومات والسماح لهم بتداولها على نطاق واسع.

ـ مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة،على الأداء الأفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.

ـ العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسّف السلطة السياسية.

ـ تربية المواطنين على ثقافة ديمقراطية،من خلال إكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والإختلاف معه ومساءلة القيادات والمشاركة في الإنتخابات والتعبير الحر عن رأيهم.

الفصل الثاني

تحديات الحكم الراشد فى الدول النامية

المبحث الأول : التحديات السياسية.

المبحث الثاني : التحديات الإقتصادية والإجتماعية.

المبحث الثالث : التحديات الإدارية.

تفرض التحديات الحديثة على الدول المختلفة وبشكل خاص الدول النامية* الكثير من المطبات،تلك التحديات التي تتمثل في تدني المستوى المعيشي للأفراد،واتساع نطاق الفقر والمعاناة وزيادة حدة الفساد الإداري والمالي...إلخ،إضافة إلى التحديات المصاحبة للعولمة والاتفاقيات الناجمة عن الأنظمة الدولية وما تنطوي عليه من إنفتاح عالمي تجاري ثقافي سياسي وأمني،وهذا بطبيعة الحال يستدعي في ظل البيئة العالمية الحديثة أن تأخذ الدول النامية بهذا التوجّه،نحو تحمّل المسؤوليات بمنهجية تكامل الأدوار بين القطاعات المدنية والخاصة والحكومية،من أجل خلق تنمية شاملة والعمل على إدامتها كمطلب أساسي وضروري لتحقيق الحكم الراشد[44]،وهذا ماسنوضّحه بالشرح لاحقاً في الفصل الثالث.

وعليه يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة ببعض القضايا المتصلة بدراسة التحديات التي تواجه الدول النامية،ومن هنا سنحاول التعرض إلى جزئية من هذه التحديات كتعبير عن جملة الخصائص المنفردة التي تتميز بها هاته الدول عن سائر الدول في المنظومة الدولية[45]،ذات التأثر العميق والمباشر على مسار تطبيق الحكم الراشد في هذه المجتمعات،لذلك سنحاول في هذه المقام طرح صيغة مختلفة لهذه التحديات،دون الغلوِ في الجدال النظري الذي يثار حولها،فما يعنينا في هذا هو الإشارة إلى مجموع هذه التحديات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

---

* الدول النامية هو مصطلح يشير إلى مجموعة الدول التي تتميّز بخصائص إجتماعية وسياسية وإقتصادية متدنية،إذتسمى"الدول الأقل نموّاً"،وقد أطلق هذا المصطلح من قبل مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال تقسيم هذه الدول إلى عدّة أنواع على أساس الدخل الفردي للإطلاع أكثر أنظر:

- Malcon Gillis et autres, économie du développement ,(Belgique:de boek édition,2004),p8.

إلاّ أنّ المصطلح الأكثر شيوعاً هو مصطلح"العالم الثالث"لوصف الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وينسب إلى الكاتب الفرنسي"**ألفريد سوفي**"عام **1956** للدلالة على مجموعة الدول غير الملتزمة أيديولوجياً تجاه أي من العالم الأول(الغربي الرأسمالي) والعالم الثاني(الشرقي الإشتراكي). نقلاً عن:علي الدين هلال ونيفين مسعد،النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير،ط4'بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2008،ص15.

[44]- زهير عبد الكريم الكايد،الحكمانية GOVERNANCE قضايا وتطبيقات،القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003،ص93.

[45]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق ،ص15.

وعليه يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة ببعض القضايا المتصلة بدراسة التحديات التي تواجه الدول النامية،ومن هنا سنحاول التعرض إلى جزئية من هذه التحديات كتعبير عن جملة الخصائص المنفردة التي تتميز بها هاته الدول عن سائر الدول في المنظومة الدولية[46]،ذات التأثر العميق والمباشر على مسار تطبيق الحكم الراشد في هذه المجتمعات،لذلك سنحاول في هذه المقام طرح صيغة مختلفة لهذه التحديات،دون الغلوِ في الجدال النظري الذي يثار حولها،فما يعنينا في هذا هو الإشارة إلى مجموع هذه التحديات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

المبحث الأول:التحديات السياسية.

_ ثمة حقيقة أساسية هي أن العملية السياسية لأنظمة الدول النامية بوجه عام مغلقة أو شبه مغلقة،أمام مطالب المشاركة السياسية على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهادته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يسفر التحول الديمقراطي*عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى جهاز إتخاذ القرار أو الإقتراب منه،وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي،مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة،وحملات إنتخابية جوفاء مفرغة من أهدافها الموضوعية،وحرية صحافة غير مجدية،إذًا على الرغم من ذلك كله مازلت العملية السياسية بعيدة كل بعد عن متناول القوى الشعبية في ظل هذا النمط من العملية السياسية[47]،والنظر إليها كما هي على أرض الواقع يكشف عن جملة من الخصوصيات التي تعد المظهر البارز لظاهرة التهور والتخلف ومشكلاته في هذه المجتمعات،ومن بين هذه الخصوصيات ذات الصلة المباشرة بالتحديات التي تواجهها المجتمعات النامية على المستوى السياسي مايلي[48]:

---

[46]– علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق ،ص15.

* يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام ديمقراطي ونظام غير ديمقراطي،فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطيي اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي ويشير التحول الديمقراطي بصورة خاصة إلى عملية التغير اتجاه الانتخابات الحرة والمشاركة الشعبية، ويشدد **هنتغتون** على أن التحول الديمقراطي عملية مطولة وشائكة تبدأ بسقوط نظام الحكم القديم وتقديم نظام حكم ديمقراطي وينتج في نهاية الأمر كبت دعائم وأركان النظام الديمقراطي، نقلاًعن: حسين أبو هنية،"الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي"، نقلاًعن الموقع الإلكتروني:www.alghad.jo

[47]– ثناء فؤاد عبد الله،الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص182.

[48]– بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات،ديوان المطبوعات الجامعية،2011،ص130.

_ نظام سياسي متخلّف طالما أن التخلّف هو سمة هذه المجتمعات إقتصاديّاً وإجتماعياً،بحيث لا يمكن لأبنية متخلّفة أن تولّد نظاماً سياسياً تنتشر فيه سمات وخصائص الدول المتقدمة من تعددية ومشاركة جماهيرية واسعة وعدالة وديمقراطية ... إلخ[49]،بحيث لم تحقق مجتمعات العالم الثالث درجة عالية من التكامل الإجتماعي فهي بذلك مجتمعات توصف بأنها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج المؤسسي،لذلك فإن الجهاز السياسي فيها لا يقوم على التنظيم المؤسسي،بحيث لم يحقق درجة عالية من الاستقلال النسبي عن بقية أنساق المجتمع الأخرى،الذي لم تتهيأ له الظروف بعد لقيام نظام ديمقراطي،والتوصل بعد إلى مجموعة من القواعد العامة التي تحكم بناء السياسة وتنظمها وفق قواعد اللعبة السياسية،التي تتسم بمستوى ضعيف من الفاعلية السياسية والشرعية*السياسية ذلك أن نظامها السياسية نظام مفروضة على المجتمع،لا تعبر عن إرادة حقيقية نابعة من المنافسة السياسية والمشاركة السياسية للأفراد والجماعات،بل مبنية على أسس التمايز الإجتماعي والسياسي التي تمثله هذه البنى[50]،مثلاً ما تشهده الأقطار العربية في موضوع الديمقراطية وما تحتفظ به من إمتيازات كبرى تستدعي الإبقاء على السلطة المطلقة لا تقبل الحساب ولا المسؤولية[51]،أو ما تشهده دول القارة الإفريقية من خلال سيطرة النظم الإستبدادية والسلطوية فيها،والتي إستولت على السلطة واحتكرتها لسنوات طويلة وحرصت على الإبقاء والاستمرار على هذا الوضع دون منازع،مما جعل الصراع على السلطة يأخذ في بعض الأحيان الطابع العنيف كالإنقلابات العسكرية والإغتيالات السياسية والحروب الأهلية(أكثر من 80 إنقلاب عسكري منذ ستينيات القرن الماضي في أفريقيا) وفي ظاهرة الحروب الأهلية(التي ضربت نحو18دولة أفريقية طِوال نفس الفترة)،وما ترتب عليها من مشكلات فرعية أخرى أكثر حدّة من حروب إبادة(روندا)،ومايثار من تطهير عرقي (دارفور)[52].

---

[49]– عبد العالي دبلة،الدولة رؤية سوسيولوجية ،ط1،القاهرة:دار الفجر لنشر والتوزيع،ص18.

* الشرعية:هي سند يتمثّل في قبول المواطن في الدولة لهذه السلطة،على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي،نقلاً عن:محمد نصر مهنا،العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة ،الإسكندرية:منشأة المعارف،2002،ص321.

[50]– عبد العالي دبلة، مرجع سابق،ص 187.

[51]– حسنين توفيق إبراهيم،النظم السياسية العربية–الإتجاهات الحديثة في دراستها،ط1'بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص149.

[52]– حمدي عبد الرحمن،أفريقيا والقرن الواحد والعشرون رؤية مستقبلية، القاهرة:مركز لبحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1997،ص9.

_ هشاشة البناء الفكري والتنظيمي لمؤسسات الدول النامية،فهي مجرد أشكال صورية هيكلية لتحسين وتجميل صورة هذه النظم،وبالتالي فهي غير قادرة على تمثيل الشعب وتمكينه من المشاركة السياسية[53]،ومنه تحدد أبعادها الخطرة في:

1. مشاركة شكلية موسمية غير فعّالة إجبارية متحكّم فيها تأخذ شكل التعبئة،بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة،دون أن تعبّر عن مشاركة نابعة من اهتمام المواطنين وقدرتهم على التأثير فيما يتّخذ من قرارات[54].
2. نظم قائمة على تغييب الشعب والرأي العام،وعدم القبول بأي تحوّل ديمقراطي أو إصلاح سياسي،يستدعي تطبيق حكم القانون وإلغاء الإمتيازات والأفضليات،وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية من دون أي تهديد للأسس التي تقوم عليها مثل:الزبونية والرشوة وإخفاء للحقائق وفرض الأحادية الفكرية والسياسية في الرأي.
3. إستئثار المؤسسة العسكرية بالسلطة،خاصة في الدول الجمهورية ومنه تحويل السياسة من شأن مدني عمومي،إلى شأن ينفرد به الجيش دون سواه(تدعم هذه النظم التوجّه ناحية الأحادية السياسية)[55].
4. الممارسة الديمقراطية الغير مكتملة،خاصةً وأنّ الفعل الإنتخابي لا يستطيع أن يضمن هذه الممارسة،إذ أنّ أغلب الإنتخابات تبقى محل طعن ومشكوك في نزاهتها[56]،ذلك أنّ نظم الحكم فيها لا تستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات،من خلال تدعيم المركزية الشديدة وتركّزها بيد السلطة التنفيذية،التي تعدّ مصدر للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع بأسره[57]،بعكس ما تقوم عليه النظم السياسية القائمة على الفصل بين السلطات تجسيداً لما جاء به "مونتيسكيو"في القرن الثامن عشر كمبدأ

---

[53]- ثناء فؤاد عبد الله،الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص182.

[54]- بومدين طاشمة،مرجع سابق،ص94.

[55]- عبد الغفار رشاد القصبي،التطور الديمقراطي والتحوّل السياسي،ط2،القاهرة:كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2006،ص86.

[56]- فضل الله محمد اسماعيل،أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث دراسة في الفلسفة السياسي،دار الجامعة الجديدة،2008،ص13.

[57]- مجموعة مؤلفين،الديمقراطية والتربية الديمقراطية في الوطن العربي،ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2007،ص497.

رئيسي تقوم عليه النظم السياسية المعاصرة تنصُّ عليه جل الدساتير في العالم على نحو جعله بديهيّاً لذلك التنظيم[58].

5. خضوع الدول النامية إلى عدم فاعلية دساتيرها والتي لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعايشه تلك الدول،ولا تلبي المتطلبات الحقيقية للنظم السياسية الرشيدة ولا المتطلبات الإنسانية للشعوبها،وحتى وإن كانت كذلك في بعض الأحيان،فإنه تكون هناك فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية كما هو منصوص عليها وبين الممارسات الواقعية،ومع تعاظم المشكلات السياسية لتلك الدول بات من المؤكد أن أي تحرك جاد نحو الإصلاح،ينبغي أن يتم من خلال المراجعة أو التعديل أو إعادة البناء الدستوري،مع وجوب مراعاة التوافق بين النصوص الدستورية النامية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية،بالإضافة إلى المؤسسات التي يتم من خلالها وضع نصوص الدساتير موضع التنفيذ الفعلي،مثلا حالة الجزائر من خلال استقراء دساتيرها(1989-1996)خاصةً المواد التي تمس بجوهر المشاركة السياسية،فشكلياً تم إقرارها لكن عملياً تبقى عملية اتخاذ القرار محصورة في يد السلطة التنفيذية[59].

6. عدم فاعلية تنظيمات المجتمع المدني،وهذا بسبب إنتشار سلطة الدولة في كل ميادين الحياة المجتمعية،الأمر الذي يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرّة وعائقا يحول دون إمكانية تحرّر واستقلالية المؤسسات الإجتماعية[60] هذا الإحتكار والوصاية على المجتمع بررته الدولة بعدم جاهزية المجتمع للتعددية والحريّة،الأمر الذي اعتبرته الدولة خروج عن الإجماع الوطني[61].

7. عدم التوازن بين المؤسسات في الدولة من خلال،هيمنة السلطة التنفيذية والمركزية الشديدة للسلطة في اتخاذ القرار كما هو مبين في الشكل أدناه:

---

[58]- أحمد وهبان،التخلّف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث،الإسكندرية،2000.ص102.

[59]- ناجي عبد النور،النظام السياسي الجزائري من الآحادية إلى التعددية،الجزائر:مديرية النشر والتوزيع،2006،ص149.

[60]- بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات،ديوان المطبوعات الجامعية،2011ص132.

[61]- أحمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص18.

الشكل رقم (04): عدم توازن المؤسسات في إدارة شؤون العامة.

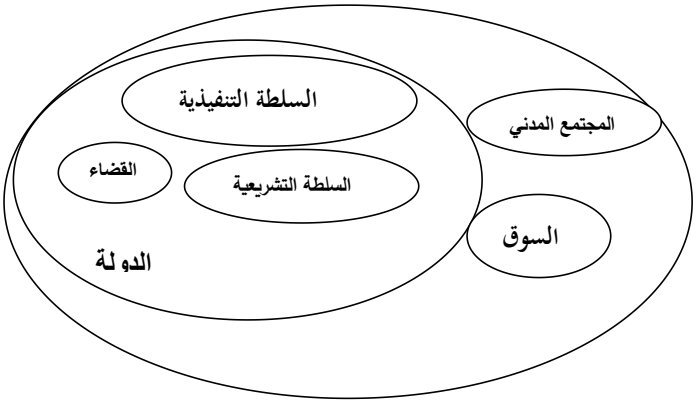

المصدر: منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد GOPAC،دور البرلمانات في مكافحة الفساد،واقع وتجارب من العالم العربي،ط1،يروت،2005،ص22.

إضافة إلى مجمل هذه التحديات،كان للتحولات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينيات ومنها نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية "الإتحاد السوفياتي"سابقاً والتحولات التي حدثت في تلك الدول بالإضافة إلى تبنى القوى الغربية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان،بالإضافة إلى المنظمات النقدية العالمية كان لها دور ملموس في دفع الدول النامية إلى القيام بتلك التحولات الديمقراطية،خصوصا وأنها إشترطت على تلك الدول لضمان استمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية(المشروطية السياسية)[62]،وبهذا الصدد أشار التقرير الصادر عن البنك الدولي 1989إلى العلاقة بين التحرير الإقتصادي وشرعية

[62]- Riadh BOURICHE, "la démocratie comme systéme et la problématique de la governance", le quotidiend'oran, N° 1428, Jeudi 1ére Février 2007, p10.

السلطة،فالحكومة الجيّدة تتطلّبُ نهضة سياسية،إذ نحن إزاء تصوّر جديد للتنمية يربط بين مقاييس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكومة الجيّدة[63]،وهذه الجدلية الجديدة بين الديمقراطية والتوجّه التنموي في إطار البيئة الدولية،تزداد تعقيداً في ظلِ ما فرضَتهُ مقتضيات العولمة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي سابقاً،الأمر الذي استدعى إعتماد مقاربة جديدة تتكيّفُ مع الظروف الجديدة التي أثّرت باقتصاديات وسياسات الدول النامية[64]،وهذا من خلال إعادة إحياء مفهوم الحكم (governance) من قبل البنك الدولي ومنظمات التنمية الدولية الأخرى (FMI,PNUD,OCDE) في سنوات التسعينيات وأوائل القرن القرن الحادي والعشرون،حيث يشير هذا المفهوم إلى إعادة النظر في العملية الكلاسيكية لإتخاذ القرار السياسي مع الأخذ بعين الإعتبار التعدّد المتنامي للفاعلين والعلاقات المتغيّرة والمعقدة بين هؤلاء الفاعلين سواءً من داخل مؤسسات الدول الوطنية أو النظام العالمي.

في هذا الإطار تم التشكيك في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكية على التكيّف مع الوضع العالمي ومايفرضه من تحديات،وبالتالي من الضروري التخلّي عن التحليل الكلاسيكي للعلاقات بين السلطات القائمة على النمط الهيراكي العمودي أو البيروقراطي،والدعوة إلى اعتماد مدخل تنطلق من واقع تعدّد الفاعلين،وهذا مايتطلّب إجراءات جديدة في إتخاذ القرار،وإعادة التفكير في طريقة الحكم والعلاقات بين الدولة والمجتمع خصوصاً بعد تزايد أدوار منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص،التي تطالب بإشراكها في مختلف العمليات سواءً على الصعيد الدولي أو الوطني[65]،وهذا مايفرض إعادة تعريف للعلاقة بين القطاعات المتمثّلة في (الحكومة،القطاع الخاص،المجتمع المدني).

إنطلاقاً من هذه الخلفية تمَّ الحديث عن مفهوم الحكم الراشد(governance good) كمشروطية سياسية (ديمقراطية) إلى جانب المشروطية الإقتصادية (المالية)،وهذا إعتمدته

63- Stéphane BOLLE, "la conditionnalité démocratique dans la politique africaine de la France", p1 http://www.afrilex.u-bordeaux4.fr/pdf/2dos3bolle.pdf.

64 - Riadh BOURICHE, op.cit, P12.

65- Expert ICOUZI, et autres, "Conditionnalité gouvernance démocratique et développement, "dilemme del'oeuf et de la poule" ou problème de définition?", PP 39-40. http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-iconzi.pdf

الوكالات الدولية للتنمية والدول المانحة كمقاربة تشترط من خلالها على الدول النامية تَطبيق إصلاحات على المستوى السياسي والإداري الإقتصادي لتقديم المساعدات التنموية ضمن مفهوم الحكم الراشد الذي يشير في مجمله إلى ثلاث إتجاهات:

- تطبيق سياسات إقتصادية من خلال مبادئ إقتصاد السوق (النيوليبرالية).
- التسيير الجيّد للخدمات العامة (الإدارة الرشيدة).
- إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة تحترم دولة القانون وحقوق الإنسان[66].

في هذا السياق إنتشرت مفاهيم عديدة مثّلت مسارات وطرق متعدّدة تصبُ في تكريس التوجّه النيوليبرالي،وشكّلت مقاييس الحكم الراشد بما تحمله من متغيّرات متنوعة وإضافات جديدة تتجاوز الإهتمام فقط ببرامج التعديل الهيكلي،هذه المفاهيم تمثّلت أساساً في مفهوم "التنمية المستدامة*"و"التنمية البشرية المستدامة*"،إضافةً إلى مفهوم التسيير العمومي الجيّد*...إلخ.

---

[66] Magellan OMBALLA, "les bailleurs de fonds bilatéraux et la conditionnalité - démocratique en Afriquenoire Francophone : le cas de la France et du Canada", PP 85-86.
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-omballa.pdf

* لقد شاع استخدام مفهوم التنمية المستدامة في السنوات الإخيرة،حيث لم يكن مألوفاً في المجال الأكاديمي والمجالات الأُخرى قبل مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في "**ريو ديجانيرو**"في جوان1992،وقد عرّف هذا المؤتمر التنمية المستدامة على أنها"ضرورة إيجاز الحق في التنمية،بحيث يتساوى جيل الحضر وجيل المستقبل في الحاجات البيئية والتنموية"،حيث لن تتحقق أي تنمية مستدامة دون أن تكون البيئة جزأً لا يتجزأُ عن عملية التنمية،نقلاً عن:دوخلاس موسشيت،مناهج متكاملة للتنمية المستدامة في مبادئ التنمية المستدامة،تر'بهاء شاهين،مصر:الدار الدولية للإستثمارات الثقافية،ط1'2000،ص21.

*ويشير مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى أنَّ "التنمية عملية أكثر ديمقراطية تركّز على العدالة في التوزيع،التعاون،الأمن،والتمكين،ومشاركة أطراف المجتمع في إتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم،هذا مع عدم إهمال حقوق الأجيال المستقبلية،في العيش وعدم حرمانها من الموارد الضرورية لذلك،نقلاً عن: حسن كريم،"مفهوم الحكم الصالح "،المستقبل العربي،بيروت،العدد 309 نوفمبر2004،ص ص42-43.

* يشير مفهوم التسيير العمومي الجيّد إلى التغيّرات المفاهيمية والعملية،في إطار مفهوم الحكم" GOVERNANCE "التي حصلت في المفاهيم ومداخل الإدارة العامة،ويشير المفهوم إلى"اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة أو التسيير العمومي الجديد،،وهو مفهوم يقوم على إدخال أساليب إدارة الأعمال وقيم جديدة مثل المنافسة،قياس الأداء،التمكين،ومعاملة المستفدين من الخدمة،كالزبائن في الإدارة الحكومية،بمعنى إدخال آليات القطاع الخاص في الإدارة العامة الحكومية،نقلاًعن: عبد الكريم زهير الكايد،"الحكمانية"ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان"المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة"بالشارقة يومي 17-18ديسمبر2002، www.inoad.org.ae/Zoher.htm

ومنه فمفهوم "المشروطية السياسية"أو"المشروطية الديمقراطية"دخل حيّز إهتمام الدول النامية،إنطلاقا من تغيير مقاربات التنمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إتجاه هذه الأخيرة،وهذا مايظهر في تقرير البنك الدولي1989بعنوان"إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى التنمية المستدامة تصوّر بعيد المدى".

من هذا المنطلق عملت الدول المانحة الغربية على ترجمة ذلك إلى سياسات في تعاملها مع الدول النامية،من خلال إدخال مفهوم "المشروطية الديمقراطية" في أدبيات التنمية الدولية،وهذا من خلال شروط ديمقراطية تحمل معاني حماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد،حرية الصحافة..إلخ،والتي أصبحت تُشكّل معايير تُوجّه نشاطات وقروض المؤسسات المالية،وهذا ضمن التوجّه الذي يطبع عصر العولمة الذي يعكس التفوق الغربي وفرض منهجه الليبرالي.

المبحث الثاني:التحديات الإقتصادية والإجتماعية.

بعدما تعرضنا في المبحث السابق إلى مجمل التحديات السياسية،سنحاول في هذا المقام التعرّض لبعض النقاط التي تعكس الواقع المتراجع للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في الدول النامية من خلال:

1.إتباع سياسة إقتصادية آحادية التوجّه والتي ركّزت على الدور القيادي للدولة (مركزية الدولة في النشاط الإقتصادي)،حيث أنتج هذا الوضع المزيد من التراجع بسبب فرض النظرة الآحادية لمسار التنمية الإقتصادية،عبر إقصاء وتهميش القطاع الخاص وعدم السماح له بالإستثمار والنشاط إلى جانبها نتيجة إصطدامه بعوائق إدارية وتنظيمية مكلفة من حيث الوقت والكلفة المادية،(وفقاً للمؤشرات الحديثة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقا المرتبة 92 بالمتوسط مقارنة بكلفة التقييد بالتنظيمات التي تبلغ 76% من نسبة الناتج الإجمالي للفرد الواحد وهي أعلى بكثير مقارنةً بشرق آسيا التي تبلغ 16%وفي

أمريكا اللاتينية 14%والشكل أدناه يوضّح ذلك[67])،لما له من أدوار ريادية وكبيرة في توجيه الجهود التنموية من خلال الحفاظ على المصالح ذات الأهمية والمدعّمة لنشاط الإقتصادي،ودفع عجلة التنمية الشاملة للدول النامية نحو الأمام.

الشكل رقم (05) :أي المناطق لديها بعض الإجراءات الحكومية الأكثر ملائمة لأنشطة الأعمال التجارية،ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التجارية(doing business) لسنة 2010.

المصدر:البنك الدولي،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال(doing business)2010، واشنطن2010،ص01، نقلاً عن

[67]–عبد القادر يختار وعبد القادر عبد الرحمان،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية"،ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل بعنوان "النمو المستدام و التنمية الإقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي" يومي19 – 21 الدوحة /قطر2011،ص13.

الموقع الإلكتروني:http://www.doingbusiness.org/downloads

2.إعتماد إقتصاديات الدول النامية على مصادر أولية ذات النشاط الإستخراجي(مثلاً خلقَ النمو المرتكز على النفط عدداً من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للإقتصاديات العربية،فمسيرتها منذ سبعينيات القرن المنصرم مرتبطة بمسيرة النفط في المقام الأوّل،وهذا مايوضحه الشّكل رقم (06)،فالطفرة الأولى النفطية التي أنعشت البلدان العربية في أواخر السبعينيات تلاشت في الثمانينيات وأوائل التسعينيات نظراً للتقلّبات الحادة التي أصابت أسعار النفط في العالم،ممّا أدّى إلى التأثير المباشر والسلبي على الناتج المحلي الإجمالي)[68]،حيث تستحوذ على الجزء الأكبر من النشاط الإقتصادي،مما يعاب عليها عدم التنوّع الإقتصادي من خلال إعتمادها على مورد واحد،وهذا أنتج عنه آثار سلبية تعلّقة بخلق فرص العمل و ضعف وإدماج إقتصاديات الدول النامية بالإقتصاد العالمي،فإصلاح السياسة التجارية وحده لا يكفي لضمان زيادة القدرة التنافسية والإندماج في الإقتصاد العالمي،حيث أنّ معظم الإصلاحات البنيوية اللّازمة لتحسين كفاءة وجذب الإستثمارات الأجنبية مثلاً في الدول العربية(تأخر معظم البلاد العربية في إيجاد بيئة مؤسسية لأداء الأعمال وجذب الإستثمارات عن بقية دول العالم،ففي المغرب تشير دراسة مسحية حديثة أنَّ الشركات يجب أن تقوم بتعيين موظفين بعقود دائمة للتعامل مع البيروقراطية القائمة هناك،وفي الأردن وجد أنَّ المستثمر الذي يسعى إلى تسجيل شركة جديدة يجب عليه الإنتظار لمدة ثلاثة أشهر كما أنّهُ ينفق نصف هذا الوقت على إجراء واحد يتمثَّلُ في التفتيش من قبل الوزارة المعنية،ويلاحظ أنَّ مثل هذا الإجراء لا يأخذ إلاَّ يومين في بلد مثل كندا)،وهذا راجع إلى الأطر التي تتوافر عليها المؤسسات الرسمية نتيجة غياب الشفافية وهشاشة اللوائح القانونية والتنظيمية،حيث تتأثر بيئة الأعمال بصفة عامة بالإستقرار وبفاعلية السياسات الحكومية،وبجودة الإجراءات البيروقراطية الخاصة بالثقة والإحترام والحماية المتاحة لحقوق الملكية،لكن هذا التباين الكبير في هذه الأبعاد راجع إلى ضعف المساءلة

[68]-برنامج الأمم المتحدةUNDP،"تقرير التنمية الإنسانية العربية2009،تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"،بيروت،2009،ص ص100-104.

العامة،ومحدودية المنافسة وإرتفاع تكاليف المعاملات،ومنه تساهم في طرد وإعاقة الإستثمار الخاص والأجنبي المباشر في الدول النامية[69].

الشكل رقم (06) :تأرجح أسعار النفط،نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بناءً على الدولار الثابت لعام 1990 ونمو أسعار النفط 1976 – 2007.

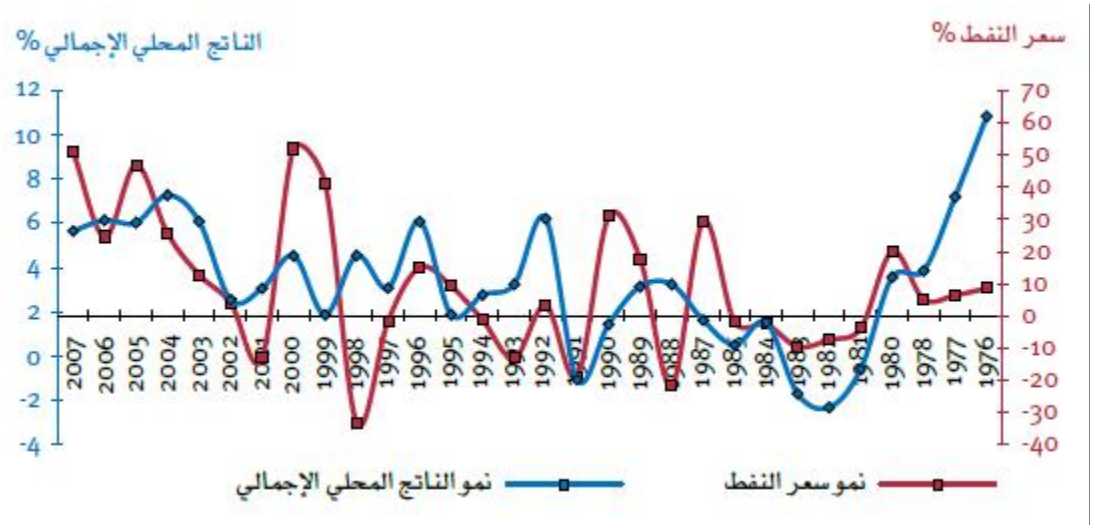

المصدر: برنامج الأمم المتحدة UNDP،"تقرير التنمية الإنسانية العربية2009،تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"،بيروت،2009،ص100.

3.يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الإقتصادية لمدى نمو وتطوّر الدول وهذا مانوضّحه في الجدول رقم(03) أدناه من خلال قياس مستوى الناتج المحلي لبعض الدول النامية،حيث أنّ الدول النامية في هذا الإطار لا تولي إهتماماً واسعاً بقطاعي الزراعة والصناعة،بسبب أن إقتصادياتها ذات طابع إستيرادي وبالتالي البنى الإقتصادية فيها تعاني من خللين أساسيين يعكسان حقيقة اللاتكافؤ فيما بينها:**الأول** هو الغياب المتعمد لأي خطط تكاملية على الصعيد القومي،و**الثاني** هو اعتماد سياسات دولية مستوردة متناقضة مع واقعها

[69]– برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،"الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية–تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية الإطار المفاهيمي"،الأردن، فيفري2005،ص ص16-17.

ما يجعلها في حالة من التبعية الإقتصادية للخارج،في الإعتماد على المعونات والقروض المسيّرة نتيجة لعدم استثمار الميزات النسبية لتنمية الإقتصاديات الوطنية للدول النامية[70].

الجدول رقم(03):السكان والناتج المحلي للفرد في الدول العربية2008.

مجموع الدول	إجمالي السكان بالمليون	حصّة السكان (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالبليون (د.أ)	حصة الناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (%)
الدول ذات الإقتصاد المتنوّع	156 ,4	51,5	833,3	34,2	5380
الدول البترولية ذات الإقتصاد المختلط	39,9	13,1	331,7	13,6	8313,3
الدول البترولية	40,2	13,2	1117	45,9	27786,1
الدول المعتمدة على تصدير المواد الأوّلية	67,1	22,1	152,8	26,3	2277,2
الإجمالي	303,6	100	2434,8	100	8017,8

المصدر:البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،تقرير تحديات التنمية في الدول العربية،نهج التنمية البشرية،نيويورك،مارس2009،ص14.

4.ضعف الجهاز الإنتاجي للهياكل القاعدية،بالإضافة إلى نقص الخبرة الفنية والإدارية اللازمة للاستغلال الموارد البشرية والمادية،الأمر الذي يؤثر على مردودية الأداء الإقتصادي الذي يظل بعيد كل البعد عن الظروف الفنية والتنظيمية للإنتاج.

وعليه فهذا يقودنا إلى التطرّق إلى الواقع الإجتماعي في الدول النامية،في ظل البيئة السياسية والإقتصادية التي تعرف تراجعاً حاداً،حيث تجد هذه الدول نفسها في مأزق لأنها لم تعد تحظى بقاعدة دعم شعبية،كما أنها تجد صعوبة في مواجهة الأزمات وإدارة التحولات والتغيّرات في الوقت المناسب،(أي ضعف الفاعلية في الأداء بالنسبة للحكومات بسبب

[70] – عصام نور،دول العالم الثالث وتحديات القرن الحادي والعشرون،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2002،ص22.

استمرار الأوضاع على حالها في حالة من الممارسة الإستبدادية والتعسّف)،هذه المخاطر تشكل عائقاً للدول النامية في ظل العجز عن إيجاد البدائل لسدّ الثغرات التي خلّفها الفشل الحاصل على مستوى السياسات العامة الموجهة نحو إحداث التنمية من أجل إحتواء المشاكل المجتمعية،حيث تتسم الدول النامية في هذا الإطار بالعديد من الخصائص المشتركة فيما بينها من بينها:

_ التباين المستمر والمتنامي بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الإقتصادي،حيث تنعكس التشوهات في القطاعات الإقتصادية على البنية المجتمعية العامة بسبب تواجد كيانات سكانية شديدة الفقر مثلا في الحالة العربية تتدنى مؤشرات التنمية البشرية،فبينما يتمتع 2.34% من مجموع السكان العرب (البحرين، والكويت،الإمارات،وقطر) بتنمية بشرية مرتفعة،فإن 22.09% من سكان (السودان،اليمن،جيبوتي، موريتانيا) يعيشون في ظل تنمية بشرية منخفضة،ويتمتع 75.57% من باقي سكان الدول العربية بتنمية بشرية متوسطة،ووفقا لتقارير البنك الدولي(سنة 2004[71])،فإن حوالي 68 مليون عربي يعانون من الحرمان والفقر البشري،ويصل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين إلى نحو 61.2%،ولا يحصل 26% من السكان العرب على المياه الصالحة للشرب،و19.7% لا يتوفر لهم الصرف الصحي،وفي الوقت الذي يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 17935 دولار في الإمارات،فإنه ينحدر على 893 دولار في اليمن،وهذا يعكس حجم التفاوت الكبير بين أقطار الوطن العربي[72].

_ تفاقم ظاهرة البطالة عام بعد عام،التي تنعكس بشكل سلبي وخطير على نشاط وسلوك الأفراد والتي تلقي بظلالها على المجتمع بأشكال متنوعة مثل:تعاطي المخدرات،السرقة،الإحساس بالظلم الإجتماعي وهو مايولد عنه قلة الإنتماء والعنف وإرتكاب الجرائم،مثلاً في الدول العربية تشير أحدث التقارير إلى أن معدل البطالة في الوطن العربى يبلغ 14%،من أصل (180)

---

[71]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائيundp،"تقرير التنمية الإنسانية العربية،نحو حرية في الوطن العربي"،الأردن:2004،ص5.

[72]- أحمد عبد التواب عبد البصير محمد،" الدول العربية والتحديات الاقتصادية "،نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009/ConferenceCD_files/Papers/50.doc

مليون عاطل عن العمل بمتوسط 5.7% في العالم[73]،بمعنى أخر يبلغ العرب نحو 4.9% من سكان العالم،بينما يبلغ العاطلون عن العمل حوالي 10.6% من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم أي أكثر من ضعف نسبة مساهمتهم في سكان العالم،فمعدلات التدفق العربي إلى سوق العمل أعلى من بقية العالم مما يخلق نوعين من الضغط،ضغط البطالة القائمة،وضغط البطالة القادمة،ويمكن تصنيف الأقطار العربية من حيث معدلات البطالة على ثلاث مجموعات،الأولى تضم دول مجلس التعاون الخليجي والتي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن 5%،والمجموعة الثانية تضم الأقطار التي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن 10% وتشمل كل من تونس 7.2%وسوريا 8.95%ومصر 8.2%واليمن 8.3%ولبنان 8.5%، بينما تضم المجموعة الثالثة الأقطار التي تزيد فيها معدلات البطالة عن 10%وتشمل كل من الجزائر 26.4%والأردن 14.4%والمغرب 14.5%وموريتانيا 10.9%وليبيا 11.6%والسودان 15.9%(حسب تقارير منظمة العمل العربية سنة 2002)[74].

الشكل رقم (07):معدّلات البطالة في الدول النامية.

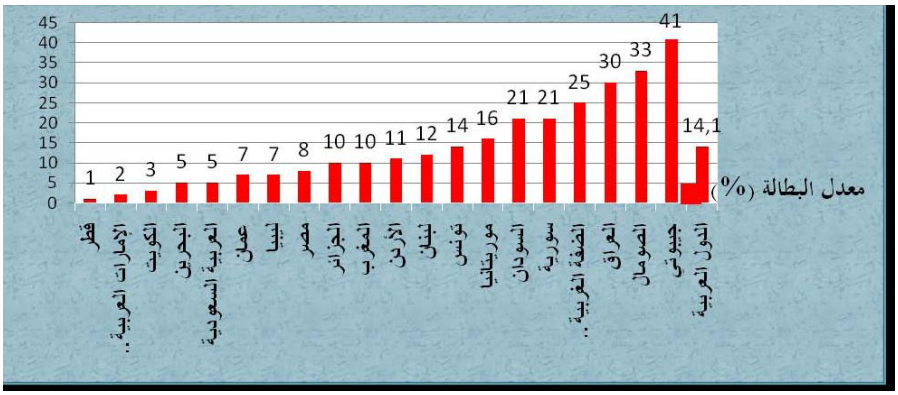

المصدر:البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية نيويورك،مارس2009 .

_ غياب العدالة الإجتماعية الذي يظهر خللاً في المقدرة التوزيعية للدولة،ويظهر هذا الخلل في صورة "فجوة" بين المطالبة بالتوزيع العادل من جهة، ومن جهة ثانية قدرة الدولة على

---

[73]–أنّا ناغرو ديكوفيتسAnna Nadgrodkiewicz،تحديات الإصلاح الإقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،مركز المشروعات الدولية الخاصة(CIPE)،واشنطن:غرفة التجارة الأمريكية،25فيفري2008،نقلاً عن الموقع الإلكتروني:www.cipe.org/blog

[74]– أحمد عبد التواب عبد البصير محمد، مرجع سابق.

الإستجابة لهذه المطالب من جانب آخر،ويأتي هذا الخلل من مصدرين:**أولاً** النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية(أي القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع)،**ثانياً** عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع،نظراً لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى[75].

وعليه فإن هذا التصور للوضع الإقتصادي والإجتماعي في الدول النامية يمكن مردّه أيضاً إلى ثقل أزمة المديونية في سنوات السبعينيات،وذلك في ظل غياب سياسة رشيدة للإقتراض تأخذ بعين الإعتبار مقدرة الإقتصاد الوطني على الوفاء بإلتزاماته،وغياب المعايير التي تحددُ طاقة الإقتصاد الوطني لتحمل أعباء الدين الخارجي الحالي والمتوقعة،مما يعرّض هاته الدول إلى ضغوط خارجية تؤدي في نهاية المطاف إلى التخلي عن إختياراتها التنموية الأساسية،حيث أعطت دفعاً لطغيان دور المؤسسات المالية النقدية الدولية فيما يتعلّق بالتدخل المتزايد في تحديد سياسيات الدول المتديّنة[76]،في هذا الإطار طرح التساؤل حول أسباب قدرة بعض الدول النامية على تحقيق نتائج جيّدة في مجال التنمية،بينما دول أخرى عرفت تراجع في إقتصادياتها وتطوّر التخلف فيها،هنا حصل إجماع داخل أقطاب التفسيرات و النظريات النيوكلاسيكية بأن الإختلافات في مستوى التنمية في تلك البلدان،ترجع بالأساس إلى الإختلافات في السياسات الإقتصادية المتّبعة،على هذا الأساس فرضت المؤسسات الدولية إصلاحات وتوصيات على الدول النامية،عُرفت ببرامج التعديل الهيكلي[77](PAS) التي لم تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات

---

[75]– ثناء فؤاد عبد الله،الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص306.

[76]- Bonnie CAMPBELL, " gouvernance: un concept apolitique", communication pour la table ronde " Quelmodèle politique sous-jacent au concept apolitique de gouvernance?", séminaire d'été de haut conseil de lacoopération internationale:" le développement: pour un débat politique", Dourdan (France), mardi 29 Août2000, P 3
http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Campbell-Gouvernance-concept-apolitique.pdf

[77]– تتمثّل برامج التعديل الهيكلي في سياسات فرضتها المؤسسات المالية الدولية(البنك الدولي،وصندوق النقد الدولي)،على الدول النامية.وتتضمّنُ هذه السياسات إنتقاداً لدور الدولة في الإقتصاد،حيث إعتبرت السبب الرئيسي في عدم التوازن الإقتصاد والمالي،ومن ثمَّ التأكيد على أهمية السوق كمدخل لإيجاد الحلول لتنمية إقتصاديات الدول النامية،وهذا مايتعلّق بالتخفيف من عدم التوازن الهيكلي بتشجيع الإستثمارات الخاصة،من خلال خوصصة المؤسسات العمومية والدعوة كذلك لرفع الإيرادات عن طريق الضرائب وخفض النفقات العامة للتخفيف من عجز الموازنات العامة،كذلك توقيف دعم الأسعار المتعلّقة بالمنتجات القاعدية(خبز حليب...إلخ)،وخفض نفقات الصحّة والتربية ومختلف الخدمات العامة الأُخرى،إضافة إلى تسريح العمّال وخفض الأجور،وهذا ما أدّى إلى إضعاف السوق الدّاخلية وإضعاف

تلك الدول،لأنها تقوم على إفتراض تحرير قوى السوق كضمانة أساسية قادرة على تمكين الدول النامية من تحقيق التنمية[78]،هذا الإفتراض لم يثبت فعّاليته على أرض الواقع،فالتقييم الذي أجراه خبراء البنك الدولي لهذه السياسات بين1980-1986والذي إشتمل عل تسعة عشر دولة خَلُصَ إلى نتائج ضعيفة على مستوى النمو والصادرات،كما أنَّ الإصلاحات لم تؤدي إلى تحفيز الرأسمال الخاص الأجنبي على الإستثمار الذي عرف بدوره نتائج سلبية،أكثر من ذلك المضاعفات الخطيرة التي أحدثتها تلك السياسات على الصعيد الإجتماعي بتعميق حدّة الفقر،فبالرغم من تحقيقها الإستقرار على المستوى الكلي لبعض الدول،إلاَّ أنها زادت من هشاشة الظروف الإجتماعية للفرد،مثلاً الأنظمة الإفريقية لم تكن بمنأى هذه الأزمات،ذلك أنَّ تطبيق برامج التعديل الهيكلي أدّى إلى زعزعة الإستقرار الإجتماعي والسياسي،وبالتالي كان من الواجب على الدول النامية أن تجد حلاً لإزالة أزمة الشرعية وتطبيق برامج التعديل الهيكلي في نفس الوقت،الأمر أدّى إلى طرح ضرورة تطبيق إصلاحات سياسية ومؤسسية وهو ماشكّل الأطروحة الأساسية التي تضمّنها تقرير البنك الدولي1989ومن ثم ظهور الرؤية الجديدة للتنمية المتعلّقة ببلورة تصوّر الحكم الراشد من خلال إعادة إحياء المفهوم وتحميله الصبغة التنموية،حيث أنَّ فشل سياسات التعديل تقتضي إضافة إطار سياسي-مؤسسي لموضوع التنمية،كل ذلك تزامن مع التغيّرات السياسية السريعة التي شهدتها العديد من المناطق في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من آسيا وإفريقيا التي حفّزت هذا الطرح والتصوّر الجديد[79](موجة الإنتقال الديمقراطي،وظهور تصوّرات حول علاقة الديمقراطية بالتنمية).

القاعدة الإجتماعية للأنظمة السياسية جرّاء تراجع مؤشرات الشروط الأساسية لمعيشة الطبقات الهشّة،وإرتفاع مؤشرات اللامساواة والفقر،نقلاً عن:

- Expert ICOUZI, et autres, "Conditionnalité gouvernance démocratique et développement, "dilemme del'oeuf et de la poule" ou problème de définition?", PP 38-.39
org/documents/colloque-ouaga-a5-iconzi.pdf.francophonie-durable.//www:http

78- Guenaèlle OTANDO, " le renouveau des théories du développement, institutions et bonne gouvernance ",cahiers du CAB – RCC laboratoire de recherche sur l'industrie du l'innovation, Document de travail,université du littoral Côté d'opale, N° 17, Mars 2008, P 9
http://riien.univ-littoral.fr/wp-content/uploads/2008/03/doc-177.pdf

79- Yao ASSOGBA, " gouvernance, économie sociale et développement durable en , cahiers de lachaire de recherche en développement communautaire (CRDC), "Afrique

من هذا المنطق عمل خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين على صياغة بعض الأُطر النظرية حول الشروط الإجتماعية والسياسية المثالية التي تقود إلى تأسيس حكومات تكون قادرة على تحقيق الكفاءة في مجال تسيير الشؤون العامة،وتكون شرعية سياسيًّا وقادرة على تنفيذ بإجماع عمليات إجتماعية وسياسية تمكّنُ من التطبيق الفعّال لبرامج التعديل الهيكلي،وهي الرؤية التي تأسست على إثرها المقاربة الجديدة للتنمية في الدول النامية(الحكم الراشد) المقاربة التي تؤشر حدوث تحوّ في أدبيات التنمية أواخر الثمانينيات،فالبنك الدولي أرجع فشل برامج التعديل الهيكلي إلى ضعف القدرات المؤسسية لبعض الدول،وبالتالي ضرورة تحويل السياسات والإهتمامات إلى دراسة نوعية الحكم(الحكم الراشد)،ذلك أنّهُ لا يكفي فقط التركيز على تطبيق البرامج،بالعمل أكثر على فهم طبيعة المؤسسات التي تمثّلُ محور تلك البرامج هذا من جهة،وإدخال المعطى السياسي في خطاب المؤسسات المالية والنقدية الدولية من جهة أُخرى،أي أنَّ دراسة التكلفة السياسية أصبح متغيّر أساسيّاً في النظريات الجديدة للتنمية[80]،وهذا مادفع إلى إدراك أهمية العوامل المؤسسية في تحقيق التنمية بالنسبة لمجال تقديم المساعدات الدولية،في دراسة البنك الدولي سنة1998حيث تبيّنَ أنَّ هناك علاقة سلبية بين المساعدات والنمو،فهناك دول تلقّت مساعدات قليلة لكنها حقّقت نتائج إيجابية،بمعنى المساعدات المالية لا تؤدي إلى تحقيق النمو وإنما هناك عوامل أخرى غير العامل المالي تلعب دوراً مهمًّا في عملية التنمية،وهذا ماخلُص إليه البنك الدولي من أنَّ الدول الفقيرة لا تعاني فجوة مالية،وإنّمَا فجوة في المؤسسات والسياسات[81]،ومنه فالتوجّهات الجديدة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية،جاءت لتبحث عن شرعية جديدة تبرّر تدخلاتها المتعدّدة الأوجه في شؤون الدول النامية[82]،فبعد عجز برامج التعديل الهيكل تحوّلت بذلك إلى فرض شروط جديدة

à Hall, PP 9 – 10. série recherche N° 16, université du Québec
http://www.uqo.ca/ries2001/General/Cahiers/R16.doc

[80] -Guenaëlle OTANDO, op.cit, P 10

[81]- Tim PLUMPTER , John GRAHAM, " governance in the millennium , challenges for Canada " , institute ongovernance , 2000 , PP 10 – 11 .
http://www.iog.ca/publications/governance.pdf

[82] -Bonnie CAMPBELL, " gouvernance: un concept apolitique", communication pour la table ronde " Quelmodèle politique sous-jacent au concept apolitique de gouvernance?", séminaire d'été de haut conseil de lacoopération internationale:" le développement: pour

(التحوّل من المشروطية الإقتصادية إلى المشروطية السياسية – مؤسسية) وهذا بتقديم وطرح مساعدات جديدة للتنمية الدولية من خلال توليفة بين الإستمرار في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية النيوليبرالية (برامج التعديل الهيكلي)،وبين مقاربة الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية.

المبحث الثالث: التحديات الإدارية.

إنّ التعبير عن مدى نجاح الدولة أو فشلها يتوقف على مدى قدرتها في حلّ مشاكل مواطنيها،من خلال توفير الحدّ الأدنى من الخدمات الأساسية،حيث لابد وأن يقترن هذا الفعل بالإشارة إلى دور الجهاز البيروقراطي*،باعتباره الجهاز الذي يحتكر عملية تنفيذ السياسة العامة للدولة ودوره في تفعيل الحكم الراشد،لكن هذه العلاقة تعرف تراجعاً كبيراً في الدول النامية وهذا بسبب عدّة مشاكل سنحاول إجمالها في النقاط التالية:

---

un débat politique", Dourdan (France), mardi 29 Août2000, P 3.
http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Campbell-Gouvernance-concept-apolitique.pdf

* البيروقراطية:هي مفهوم إجتماعي وسياسي وإداري ذو وجهين،الوجه الأوّل يعبّر عن الكفاية والموضوعية والدّقة وتحقيق الأهداف التنظيمية،والوجه الآخر يعبّر عن الروتين وبطء الإجراءات الإدارية وسيطرة العلاقات الشخصية،نقلاً عن:إبراهيم بو الفلفل،"التنظيم البيروقراطي في المؤسسة الحكومية الخدماتية الجزائرية"،ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولى للتنمية الإدارية،تحت عنوان "التوجّهات والأساليب الخدماتية في تطوير أداء المنظمات – نحو أداء متميّز في القطاع الحكومي "،يومي1 – 4 نوفمبر2009 من تنظيم الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية،ص10.

_ شيوع ظاهرة الفساد الإداري*وتعدّد أنماطه من(رشوة*،إختلاس*،محسوبية*،وساطة*،تسيّب إداري*) وتكتّل هذه الأنماط فيما بينها لتشويه مفهوم الخدمة المدنية،والتي يمكن إرجاع أسبابها إلى مايلي:

1. طبيعة النظام السياسي ونمو ظاهرة الفساد الإداري المرتبط بشكل كبير بنمو الحكومات الغير ديموقراطية،التي تتسبّب في خلق نظم بيروقراطية بالغة التعقيد،لتوسيع القاعدة المؤيّدة لها،وأيضاً التوسّع في التوظيف مما يؤدي إلى ظهور بيئة مساعدة على الفساد،حيث أنّ القادة السياسين في الدول النامية مستعدّون للتضحية بكفاءة الجهاز الإداري من أجل بناء التأييد السياسي حتّى ولو كان على حساب الفئات الأخرى،وأولوية خدمة المواطنين على أسس موضوعية،من خلال عملهم على إذكاء الصراعات وتوسيع الهوة بين القمة والقاعدة،الأمر الذي يؤدي إلى حالة من عدم التعاون والتنسيق بينها،إضافة إلى إستناد هذه النظم أن تكون المؤسسة التنفيذية كأقوى مؤسسة في الدولة واستحواذها على كل مفاصل الإدارة العامة ومراكز إتخاذ القرار،وهذا يجعل ولاء الإدارة وموظفيها يتجه صوب هذه السلطة وليس خدمة المواطنيين.
2. طبيعة الأُطر والممارسات الإدارية التي تُجبر المواطن على إتّباع أساليب وطرق ملتوية لإنجاز أعملهم بسبب عجز أو تقصير الجهاز الإداري،مع غياب الرقابة التي تعود إلى

---

* الفساد الإداري:"سوء إستخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص"،نقلا عن الموقع الإلكتروني:

-The World Bank. Gouvernance et Lutte Anti-corruption .disponible sur : http//go.World 4Bank.org

* الرشوة: هي ميزة عينية أو نقدية يقدّمها الراشي إلى الموظّف المرتشي قصد الحصول على ميزة مقابلة،نقلاً عن:نجم عبود نجم،أخلاقيات الإدارة في عالم متغيّر،القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006،ص226.

* الإختلاس:هو عبث الموظّف العام بما أُتومن عليه من مال عام،بسبب سلطته الوظيفية، نقلاً عن:عامر الكبيسي،الفساد والعولمة،الرياض:المكتب الجامعي الحديث،2005،ص30.

* المحسوبية: تعني مجوعة العلاقات بين الرعاة،والزبائن يقدّم فيها عادةً الرُعاة الذين يتمتعون بمركز عال وثروة ونفوذ،وتكون الرعاية في شكل حماية.

* الوساطة: وتعني إدخال طرف ثالث له مكانة إجتماعية للتأثير في العلاقات الإجتماعية بين طرفي العلاقة في موقف معيّن.

* التسيّب الإداري: ويعني الحالة التي يتم فيها الأداء الإداري بدون احترام لأي ضوابط أو لوائح،أو قوانين منظّمة لكي يكون الأداء على وجه أكمل،ويكون الموظّف المتسيّب بذلك لا يحترم مواقيت العمل من دخول وخروج وانصرافه متى شاء ذلك، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: http/www/shattalarab/com

سوء إستغلال السلطة وتضخم الأجهزة والمؤسسات الحكومية،والذي رافقه إختيار القيادات الإدارية الغير المؤهلة،وتراكم الثغرات في القوانين والأنظمة وتغلغل العناصر المحترفة والمتمرّسة في الفساد الإداري،فمرجع كل هذا راجع إلى ضعف وانعدام أخلاقيات الوظيفة العامة وكذا غياب مفاهيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة[83].

ومنه فهذه الأسباب تؤدي إلى تجاوزات صارخة تتمثل في:

- **على المستوى الإقتصادي**: يؤدي إلى تعطيل النمو الإقتصادي،الأمر الذي يتسبب في هدر وضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشروعات التي تخدم الصالح العام، كذلك يؤدي إلى الإخفاق في جذب الإستثمارات وهروب رؤوس الأموال المحلية،أضف إلى ذلك هدم النجاح في الحصول على المساعدات الأجنبية حتى وإن تم ذلك فيكون مقابل شروط قد تمس بالسيادة الوطنية للدولة،كل هذه المؤشرات تؤدي إلى هجرة الكفاءات والإطارات.
- **على المستوى السياسي**: يؤدي إلى انعدام الشرعية وعدم العقلانية في اتخاذ القرارات وعدم الإستقرار السياسي،كلها تؤدي إلى تشويه الهياكل السياسية،حيث يستخدم كوسيلة لشراء الذمم والولاء للنظام السياسي الذي تتقاطع مصالحه مع مصالح مرتكبي الفساد وأنصاره وهذا يؤدي إلى ضعف شرعية السلطة ومصدقيتها،أضف إلى ذلك تراجع المشاركة السياسية كنتيجة لغياب الثقة وعدم قناعة المواطنين بنزاهة المسؤولين وعدم الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة،مما يُفقد النظام السياسي المصداقية وتمتُّعه بالمعايير الديمقراطية اللازمة لاحترام حقوق المواطنين الأساسية،وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص التي تحدّد شفافية النظام وانفتاحه.

_ تخلّف وعجز الأجهزة الإدارية في الدول النامية عن القيام بوظائفها وواجباتها،في إطار تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة،الراجع إلى العديد من الأسباب التي تؤثر على أداء النظم الإدارية والسلوك الإداري،وتتمثل إجمالاً في:

---

[83]- ليلى جردير ،"التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الرشيد دراسة حالة الجزائر"،(مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع الديمقراطية والرشادة،جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011)،ص ص26-27.

1. تضخم الأجهزة الإدارية وما يرافقها من ارتفاع كبير في التكاليف والخسائر التي تصرف لإنشاء وتجهيز هذه الإدارات والأقسام،وصرف أجور ورواتب موظفيها دون عائد يذكر.
2. المركزية الشديدة،و يظهر ذلك جليّاً في عملية صنع واتخاذ القرار،الأمر الذي ينجم عنه العديد من المشاكل في تحديد الأولويات ونجاعة القرارات الإدارية في تحقيق أهداف التنظيم.
3. عدم الإعتمام على الأساليب العلمية ومجارات التقدّم التكنولوجي،خاصة فيما يتعلّق بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات،وهذا بسبب عدم قدرتها على تحمّل أعبائها المادية أو لغياب الخبرة والكفاءة الوطنية اللاّزمة لتشغيل هذه التكنولوجيا.
4. التّخلف على مستوى سلوك الأفراد والجماعات،وهذا ينعكس على مستوى تقدّم الإدارة أو تخلّفها وتدهورها،بسبب نقص الخبرات والكفاءات البشرية اللاّزمة لإنجاز أعمال المنظمة وبالتالي الإنحراف عن الهدف المسطر من قبل المنظمة في تحقيق الإستمرارية والتقدّم نحو الأمام[84].

وعليه يمكن تلخيص وتوضيح كل الآثار والتحديات سابقة الذكر للفساد والتخلف الإداري في النقاط التالية والشكل المبيّن أدناه:

_ تعزيز الهيمنة السياسية للنخب الحاكمة والتخفيف من المنافسة السياسي.

_ تأخير التنمية السياسية وتشويهها ونمو النشاط السياسي على أساس من المحسوبية والزبونية والمال.

_ إضعاف حكم القانون وهيبة السلطة التشريعية.

_ تشويه بنية الإنفاق العام من خلال التركيز على أنشطة يمكن أن تؤدي إلى دفع رشاوي كبيرة مثل:أشغال البناء الكبرى في الدولة وعقود الأسلحة.

[84]- مرجع سابق ،ص ص27-28.

_ خفض مستوى الإستثمار الخارجي المباشر من جرّاء إضافة تكاليف غير منظورة وخلق ظروف عمل غامضة.

_ تدهور إقتصاد الدولة ودفعه إلى حافة الفقر من خلال تنامي التفاوت الطبقي جرّاء التكاليف غير المتناسقة.

_ يفرض سلسلة من السلوكيات والمواقف والمعتقدات،حيث يساهم في زيادة الإنقسامات داخل المجتمع والتفاوت الإجتماعي والنزاعات بين أفراد المجتمع الواحد،ويمكن لهذه الإنقسامات أنّ تتّخذ مستوى يفرّق بين الغني والفقير وزيادة إستبعاد المهمّشين عن المشاركة في الأنشطة المجتمعية،فهو يشجّع التمايز والعمل على زيادة الإختلاف حول القضايا الأساسية في الدولة،من خلال النظر إلى الحكومة كمصدر للضرر والإضطهاد وتعميق إحساس الضعف والإقصاء[85].

[85]- مرجع سابق ،ص ص57- 59.

الفصل الثالث

متطلبات تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية

المبحث الأول:تحسين أداء الجهاز الحكومي.

المبحث الثاني:تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

المبحث الثالث:دعم وتعزيز القطاع الخاص.

المبحث الرابع:الدروس المستفادة.

الفصل الثالث

متطلبات تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية

المبحث الأول:تحسين أداء الجهاز الحكومي.

المبحث الثاني:تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

المبحث الثالث:دعم وتعزيز القطاع الخاص.

المبحث الرابع:الدروس المستفادة.

بعدما تعرضنا في الفصل الثاني لأهم التحديات التي تواجه الدول النامية التي تحول دون تطبيق مرتكزات الحكم الراشد،سنحاول في هذا الفصل التعرّض لأهم الأليات والمتطلبات التطبيقية للحكم الراشد التي يتم الأخذ بها في هذه المجتمعات النامية،وأهم الدروس المستفادة من تطبيقاته سعياً لتحقيق التنمية الشاملة وهذا ضمن العناصر التي نتناولها بشيئ من التفصيل في المباحث الآتية ذكرها:

المبحث الأول:تحسين أداء الجهاز الحكومي

لقد دلّت التجارب الماضية للدول النامية بأن جانباً كبيراً من إخفاقها يعود إلى تدهور كفاءة وأداء أجهزتها الحكومية التي قادت عملية التغيير خلال العقود السابقة،حيث أصبح الأمر يستدعي في هذه الحالة الإنتقال إلى جهاز حكومي يضطلع بالإصلاحات اللازمة لإدارة التغيير*الشامل والكفأ من قبل الحكومة[86]،بما يتوافق وآليات الحكم الراشد كإطار مرجعي موجّه لعملية التغيير في الجهاز الحكومي،بغية إحداث تغيرات تؤدي إلى تنمية المكاسب العملية والتطبيقية التي تؤكدها ثنايا الحكم الراشد،وفي ذات الوقت الإستفادة من الجوانب الإيجابية الموجودة فيه وهذا عند وضع الصيغ والأساليب المستحدثة المتعلّقة بتحسين أداء أجهزتها الحكومية،وبالتالي القدرة على إستيعاب منجزات الحكم الراشد والإستفادة منه كمدخل لإقامة جهاز حكومي كفأ وفعّال وملائم لأنشطتها والتي نتعرّض لها بشيء من التفصيل في النقاط التالية:

---

* التغيير:يمكن توضيح مفهوم التغيير بمعناه الواسع،على أنّه "هو الإنتقال من حالة إلى أخرى انتقالاً يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير،أو يؤثر على العملية و البنية معاً،ويكون التغيير كميّاً متى إقتصر على التغيير في حجم النواتج،أمّا التغيير النوعي فيتطلّب تغييراً في البنية والعملية ،أي أنّ تغيير البنية وتغيير العملية تغيران نوعيان،ويكون التغيير إيجابياً متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية،وسِلباً متى خفض في ذلك المستوى، والتغيير سواء في البنية أو العملية،وسواء كان تغيير كمي أو نوعي يمكن أن يكون وظيفياً بالنسبة لعمليات المجتمع،فيحدث حالة من التنمية أي يزيد من قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية،ويمكن أن يكون غير وظيفي فيحدث حالة انتكاسية،أي يقلل ويعيق قدرات المجتمع ونظمه الفرعية"،نقلاً عن:بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات،ديوان المطبوعات الجامعية، 2011،ص16.

[86]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية،إدخال آليات القطاع الخاص وقوى السوق في إدارة الأجهزة الحكومية،القاهرة:منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1998،ص ص4-8.

_ تكوين منظمات حكومية تشجّع على حرية المشاركة في صنع القرار،والشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات والإستجابة لمتطلّبات المتعاملين المنظمة،وهذا مايمثّل المبادئ الأساسية للديمقراطية كنظام للقيم يعتمد على حرّية الإتصالات والإجماع كمدخل لإدارة الأزمات،مع التأكيد على المؤهلات الفنّية والمعرفية لتحقيق مبدأ العدالة والكفاءة[87]،حيث أنّ إصلاح القطاع العام[88] أصبح يعتمد على المدخل الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد في الإدارة العامة،فالإستراتجيات الناجحة لإصلاح القطاع العام تحدّد بناء المؤسسات المساءلة،لتكون محفّزاً بتقديم أداء جيّد للقطاع العام،فالأسلوب الناجح لقيادة عمليات الإصلاح وتسيير الأداء الدّاخلي هو الذي لا يركّز على النتائج بل يأخذ بجودة الخدمات[89].

_ تمكين الجهاز الحكومي من مباشرة أعماله وهذا يكون عبر تعزيز آلية التضمينية والمساءلة كانقطتي إنطلاق لأي برنامج يسعى إلى تحسين وتفعيل الجهاز الحكومي،حيث تكون التضمينية في تأمين الحقوق الأساسية في كل البرامج والمشاريع الحكومية،(بما فيها حق المشاركة الكاملة في العمليات والإجراءات التي تدير ممارسة السلطة باسم الناخبين)،إلى جانب اختيار ممارسي هذه السلطة واستبدالهم وحق المعاملة المتساوية من قبل الهيئات الحكومية والتي تتم بينها وبين المواطنين،أما بانسبة للمساءلة والتي تفترض الإفصاح عن أعمال الجهاز الحكومي في إطار التنافسية التي توفّر للمواطنين فرصة الإختيار والإنتقاء بين الخيارات التي يطرحها هذا الأخير وفي جوّ يسوده التنافس على إمتيازات ممارسة السلطة،سواء أكانو زعماء سياسين أو مقدّمي خدمات[90]،وهذا من خلال مراجعة أساليب المساءلة التقليدية المستخدمة والإنتقال من مساءلة تعتمد على الإلتزام بالقواعد القانونية والإجراءات إلى مساءلة تركّز على الفعالية وكفاءة الأداء،أي التركيز على الأهداف والنتائج بتفعيل مساهمة آليات المساءلة بصورة أكبر في

---

[87]-موفق حديد محمد،الإدارة العامة:هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية،ط1'عمّان:دار الشروق،2000،ص261.

[88] Mark SCHACTER, " Means…Ends…indicators: Performance measurement in public sector ", policy briefs N°3 , institute on governance, Ottawa, April 1999, P 1. http://www.iog.ca/publications/policybrief3.pdf

[89] - Ibid, PP 9 – 10

وللإطلاع أكثر على المداخل الجديدة لإصلاح القطاع العام يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للبنك الدولي فرع القطاع العام: www.worldbank.org /publicsector

[90]- البنك الدولي للإنشاء والتعمير،تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز التضمينية والمساءلة،بيروت:دار الساقي،2004،ص23.

مكافحة الفساد[91]،على المدى المتوسط للوصول إلى أهداف طويلة المدى للحكم الراشد المتمثّلة أساساً في:الثقة والأمان،الشرعية،العدالة والإنصاف،وجودة البرامج العامة[92].

_ تبني مفهوم الإصلاح الإداري*الذي يتناسب ومفهوم الإدارة الإلكترونية،كمنهجية إدارية جديدة تقوم على الإستخدام الواعي لتقنيات المعلومات والإتصالات في ممارسة الظائف الأساسية للإدارة في المنظمات الحكومية التي تتميّز بالتطوّر والتغيير المستمر[93]،حيث أن تطبيق الحكومة الإلكترونية*له دور كبير وفعّال في تطوير منظومة الحكم الراشد،التي تمثّل في نفس الوقت المرحلة الأخيرة للوصول إلى ما يسمى بالحكم الإلكتروني[94]،وخلق علاقة جديدة بين المواطن والدولة فيما يتعلّق بتسيير أمور الدولة،وهذا يتضمن التجديد في البناء التنظيمي والامركزية في السلطة والمسؤولية والتي تهدف إلى تحسين الجودة والإستجابة للعملاء من خلال تطوير ثقافة تنظيمية واعتماد الكفاءة والفاعلية في الأداء.

ومنه فإن أداء الجهاز الحكومي للدول النامية مرتبط بشكل كبير بتحسين نوعية الخدمات التي يقدّمها للمواطنين،في جوّ تسوده الحريات العامة وروح الديمقراطية المسؤولة التي تعزّز من قوة المواطنين في المشاركة بحرية على المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية،ليصبحوا

---

[91]- ليلى البرادعي،المساءلة في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع،القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001،ص407.

[92]- John GRAHAM, " Building trust: Capturing the promise of accountability in aboriginal context ", policy Briefs N° 4, institute on governance, Ottawa, may 1999, p 2.
http://www.iog.ca/publications/policybrief4.pdf

*الإصلاح الإداري:يقصد به مجموعة الإجراءات الرامية إلى إزالة خلل ما في النظام الإداري،بهدف تحسين مستوى مخرجات الجهاز الإداري وهذا لخدمة المواطنين.

[93]- علي السلمي،خواطر في الإدارة المعاصرة ،القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2001،ص323.

*مفهوم الحكومة الإلكترونية مفهوم جديد ظهر في أدبيات الإدارة العامة أواخر الثمانينيات وهو يشير إلى "تبني الجماعات العامة لتطبيقات التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والإتصالات في علاقاتها مع الإداريين،والمساهمين والشركاء في الخدمة العامة"،نقلاً عن:

Gilles ST- AMANT, " Gouvernement en ligne: cadre d'évolution de l'administration électronique ", école des sciences de la gestion (ESG), Québec, Janvier 2004, P 3.
http://www.msg.gouv.qc.ca/fr/publications/enligne/organisation/modele_evolution.pdf

[94]- http: // www.cor.int/t/f /projets – integres/democrati /02 : Gouvernance électronique_ gouvernance _ él… /01 _Activités_تاريخ الإطلاع 27|01|2013

- للإطّلاع أكثر أنظر:عباس بدران،الحكومة الإلكترونية من الإستراتجية إلى التطبيق،ط1'بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2004.

شركاء في تحمّل المسؤوليات ومنه فالأساسيات التي تقوم عليها التحسينات التي تمس بالجهاز الحكومي للدول النامية مرتبطة بالجوانب التالية:

1. **حكومة محفّزة:** حكومة تحفّز الطاقات والكفاءات المادية والبشرية وتعمل على تنميتها واستدامة الجهود المترتبة عنها،من خلال المشاركة في دمجها واستثمارها.
2. **حكومة منافسة:** إدخال التنافسية في تقديم الخدمات،فالتنافسية يمكن أن تكون بين المؤسسات العامة أو مع مؤسسات بديلة لتزويد الخدمات،فالأساس المهم هو التنافسية وليس ما يملكه المتنافسين،من خلال توفير الإختيارات التي تسمح للمواطنين بالإنتقاء بين الخيارات المطروحة وأن يمارسوا الضغط والإعتراض إذا كان في ذلك انتهاكاً لحقوقهم.
3. **حكومة ذات رؤية إستراتجية:** من خلال تحديد رؤية المنظمة الحكومية في الأجل الطويل،في ضوء ميزاتها التنافسية وسعيها نحو تنفيذها من خلال دراسة ومتابعة وتقييم الفرص والتهديدات البيئية،في شكل أهداف ونتائج قابلة للتحقيق والقياس،على ضوء رؤيتها المستقبلية وتحديدها لإجراءات بديلة.
4. **حكومة مشاركة:** أي حكومة تشتمل على جميع الآليات التي تخوّل المواطنين المشاركة في العمليات والإجراءات والقرارات التي تديرها باسم الشعب،في إطار عملية تفاعلية مبنية على أساس علاقة تأثير وتأثّر.
5. **حكومة لا مركزية:** من خلال التخلي عن الهرمية والتوجه نحو اعتماد المشاركة في المسؤولية،ويتجلى ذلك في نمط وكيفية التعامل مع متطلبات المواطنين حيثما كانوا وهذا يعني زيادة مستوى الفاعلية والجودة مع زيادة السلطة والقدرات للمستويات المتفرعة والتابعة للمستوى المركزي[95].

المبحث الثاني: تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

[95] - Institut on governance, "The exercise of power,A round table series onaccountability"P.3.
http.//www.iog.ca.publications/xrt final.pdf

يشكل المجتمع المدني رأس مال إجتماعي ويعد شريك فعّال إلى جانب القطاع الحكومي في تقديم الخدمات،خاصة في ظل الإقرار بأهميته في مجال السياسات التنموية مع التأكيد على دوره في تحقيق التنمية المستدامة،التي أبرزت ضرورة إسناد تكوينات المجتمع المدني إلى أدوار تنموية لمواجهة ظاهرة التخلّف والتراجع الذي تعاني منه الدول النامية في ظل عجز العمل الحكومي عن إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع التنموية.

حيث يعدّ توافر منظمات المجتمع المدني مطلباً ضرورياً لتحقيق الحكم الراشد،كونه الإطار العام المنظّم للمشاركة الإجتماعية الإختيارية التي تساهم في عملية بناء وتنمية وتقوية دعائم المجتمع جنباً إلى جنب مع جهود الدولة[96]،لذلك فإن إشراك هذا لأخير في عملية تفعيل الحكم الراشد يجب أن ينطلق من خلال حركة جماهرية واسعة الإنتشار،التي تقوم على العمل الجماعي والقابل للإستمرار والإعتماد على موارده الذاتية[97]،كما تحتاج إلى دعم معنوي ومادي وإلى آلية فعّالة لتحريك دوره وتفعيل أدائه بصورة محرّكة ومتفاعلة بجدية تشكل قضاياه ومشاكله وحلقاته الإقتصادية والإجتماعية،نتيجة الإفرازات الخاطئة والتراكمات العميقة التي هي نتاج الأزمات التي انعكست صورتها السيئة السلبية على المجتمع بفئاته وطبقاته[98]،لذلك الصعوبات والنقائص الكثيرة التي تعرفها المجتمعات النامية كالتضيق على الحريات والقمع وعدم استقلالية العدالة.....إلخ،تتطلب ضرورة تجاوز هذه العقبات،ولهذا فإن الدور الحقيقي والقوي للمجتمع المدني في هذه المجتمعات يتطلب شجاعة وتحدّياً وتضحية لتأكيد مصداقية واستقلالية وفرض نفسه كشريك أساسي في التنمية وصياغة السياسة العامة مع الدولة تحقيقا للحكم الراشد.

وعليه إن تجسيد الحكم الراشد في الدول النامية وترقيته يتوقف على مدى توافر المرتكزات الأساسية التي تساعد على تكريسه،ولا شك أن إعتبار المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص فإنه يقع على عاتقه مهمّة تجسيده وترقيته،إنطلاقا من إسهامه في تفعيل المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها والمتمثّلة في:

---

[96] – مدحت أبو النصر،إدارة الجمعات الأهلية،ط1؛القاهرة:مجموعة النيل العربية،2004، ص53.

[97] – نادر فرجاني،" الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية"،المستقبل العربي،بيروت،العدد265،جوان 2000،ص21.

[98] – إبراهيم عبد الهادي المليجي،تنظيم المجتمع نظرة تكاملية معاصرة،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،2004،ص86.

_ ممارسة الديمقراطية وتجسيدها وقعاً ملموساً سواءاً في نطاق الأعضاء أو في نطاق المواطنين الذين يتشربون مبادئها[99]،وبالتالي الإبتعاد عن تكميمه وإلغاء القوانين التي تحدّ من فاعليته والعمل على الشراكة ضمن العمل السياسي واتخاذ القرارات التي تهم الدول النامية بدلاً من قمعه واحتوائه لمجرد أنه يشكّل خطراً على مصالح فئات ونخب الدولة[100].

_ التعامل مع الفئات المهمّشة وإدماجها في المجتمع من خلال جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية،وعليه فإن الدور الحقيقي للمجتمع المدني سواءاً كان نشاطه خدمي أو تنموي أو دفاعي يتوقف هذا على طبيعته،من حيث مدى استقلاليته وحسن تنظيمه وكفائته الحاسبية والشفافية من جهة،وعلى طبعية البيئة السياسية والثقافية والإجتماعية التي يعمل ضمنها من جهة أخرى أي حد يؤمن المجتمع ككل بأهمية أن يشترك المواطنون في إدارة شؤون بلادهم من خلال الآليات الديمقراطية واحترام القوانين[101].

_ زيادة الرقابة التي يقوم بها المواطن،حيث تظهر الحاجة إلى تمكين المواطنين من خلال منحهم صلاحيات رقابية وإشرافية،في إطار التأكيد على نزاهة وتحسين أداء المنظمات الحكومية إجمالا،ويمكن تحقيق التأكيد بعدد من الطرق مثل منح المواطنين حق الشكوى وإشراكهم في عملية تقييم الخدمات والسماح لهم بالمشاركة في التخطيط ووضع الموازنات وصياغة الأولويات وإشراك ممثلي المجتمع المدني الذين ينتمون إليه في خطط الإصلاح الحكومي.

_ تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً،فيما يتعلق بجعل الجهاز الحكومي عرضة للمساءلة من قبَلِه،وذلك من خلال تبني القضايا التي تعدّ مثاراً لاهتمام مختف أطراف المجتمع،ويرتبط زيادة الدور الذي تلعبه لجعل الحكومة أكثر عرضة للمساءلة بالقضايا المتعلقة بالسلطة والنزاهة والشفافية والمشاركة بين الأفراد،حيث تساهم المشاركة في تمسّك الأفراد بالقواعد والمعايير التي

---

[99] – عبد الله بوصنوبرة،"المجتمع المدني والمشاركة الشعبية الضمان لترشيد الحكم"، ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتجيات التغيير في العالم النامي يومي 8\9أفريل 2007 من تنظيم كلية الأداب والعلوم الإجتماعية،قسم علم الإجتماع،جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر،ص148.

[100] – خيرة بن عبد العزيز،"دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية" مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري،(جامعة الجزائر يوسف بن خدة،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2006- 2007)،ص146.

[101] – عبد الله بوصنوبرة ،مرجع سابق،ص153 .

قاموا بوضعها ويتطلّب تفعيل دور المجتمع المدني بزيادة مساءلة الحكومة،من خلال توفّر بنية سياسية تتسم بالحرية وإمكانية التعبير والتصويت،كما يتطلّب من منظمات المجتمع المدني بأن تكون مسؤولة وأن تتسم ممارساتها بالشفافية،ويعد التطور البطيء الذي يشهده المجتمع المدني في المجتمعات النامية أحد العوامل الأساسية لقصور الحكومة لرفض مشاركة حقيقية من قبل المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية،وذلك التأثير بل أحيانا منافسا على موارد الدعم الخارجي التي تحصل عليها هذه المنظمات من مصادر وقنوات كانت توجّه في الأصل للأجهزة الحكومية ذاتها.

_ منظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند على نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات،وعلى نظام قانوني يضمن حرّية الأفراد وحقوقهم ففي ظل هذا النظام يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تجسيد مميزات الحكم الراشد،وبالتالي التمكن من ترقيته كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تموّلها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها،فالحد من تغلغل الدولة وسيطرتها على كيانات المجتمع المدني يتطلب وجود آليات الديمقراطية التي تضمن للمجتمع المدني المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية سواءاً عن طريق الإنتخابات أو داخل البرلمانات أو عن طريق إشراكه في القضايا الهامة التي تحدّد مصير الأمة ، كما تتطلب إحترام حقوق هذه الجماعات وإدخالها وإشراكها في التنمية الشاملة ومن ثم يتحقق معنى المشاركة الشعبية،التي تسهل للمواطنين بإختيار الأهداف العامة للمجتمع والدعم الفعلي نحو تحقيق هذه الأهداف،الأمر الذي يؤدي إلى خلق قوّة خارج البناء السياسي الرسمي لتكون مؤشر هام في صياغة قرارات المجتمع والمشاركة فيها توازيًا مع القطاع الحكومي.

وعليه فإن توافر هذه المبادئ والقواعد القانونية والسياسية سيؤدي إلى تحقيق نظام ديمقراطي وترسخ قيمه ومن ثمة تحقيق دولة الحق والقانون التي تمكن مؤسسات المجتمع المدني من ترقية الحكم الراشد[102].

---

[102] – طحاوي،" المجتمع المدني و الحكم الراشد"،ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتجيات التغيير في العالم النامي يومي 8\9أفريل 2007 من تنظيم كلية الأداب والعلوم الإجتماعية،قسم علم الإجتماع،جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر،ص185.

_ مما لاشك فيه أن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية رسميّا عن السلطات العامة،فلا قيمة لهذه الهياكل ما لم تعزّز بثقافة مدنية مبنية على منظومة قيّمية تسود المجتمع،لأن المجتمع المدني قبل كل شيئ مجمع الثقافة وقيم الافكار التي ترسّخت في ذهنية الأفراد وتبلورت فيما بعد في شكل توجّهات فكرية،تتطلب تنظيمها وتوجيهها ولهذا فإن تفعيل المجتمع المدني في الدول النامية يحتاج مسبقا إلى تأصيل المفاهيم والمبادئ المدنية في حياة الناس ليس في الفكر وحده بل أيضا في التنشئة والممارسة،وهذا يستدعي إحداث تغيير عملي في العادات العقلية والروحية،وبالتالي إخراجهم من الأطر الطائفية والإثنية إلى منازل المجتمع حيث المجال مفتوح على التفاعل والتكامل كشرطين ضروريين لتوليد الإحساس العملي بقيمة الآخر عندما تصبح القناعة حقًا بضرورة العمل الجماعي والتوجه نحو الممارسات المدنية،إن تكوين المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم ولاسيما قيم الإستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية،التي تقوم في الأساس على ثقافة التسامح التي تتطلب احترام الآخر المختلف معه وعدم التعصب والتحيّز لجماعة إجتماعية معيّنة،كما تعمل على دمج أفراد المجتمع للمزيد من الإنصهار الإجتماعي والوطني وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية،حيث تكون المساواة في الحقوق والواجبات نصاً وعملاً هي البارزة في الحياة اليومية،ويتطلب وجود هذا تفاعل طبيعي بين أفراد وجماعات المجتمع وترسيخ قيمه الكفيلة بتوليد العقلية الديمقراطية التي تسمح بتحقيق إمكانية التدرّج نحو الحياة السياسية والإجتماعية،وهذا يستدعي الإبتعاد عن ثقافة العنف والتهميش والإقصاء والإتجاه صوب الإعتماد على الإرادة الجماعية الفاعلة والواعية واستثمار القيم الإجتماعية ذات البعد الحضاري،والتي تصب في قالب المسؤولية الجماعية والإحساس المشترك بأهمية العمل الجماعي وضرورته من أجل المشاركة في بناء النسق الإجتماعي والسياسي للدولة[103].

_ توفير الإطار الإقتصادي والإجتماعي،بمعنى الإستقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الإقتصاد في المجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد،وكذا على توفير المجال الإقتصادي القادر على تحقيق المطالب الإجتماعية من جهة

[103]- خيرة بن عبد العزيز،مرجع سابق،ص146.

وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية،فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطوّر الإقتصادي والإجتماعي ولاشك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن ينسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنّعة ذات المستوى الإقتصادي العالي،التي استطاعت أن تحقق تقدّما صناعيّاً ساهم في بلورة نظمها الديمقراطية على عكس الدول النامية التي عانت من أزمات إقتصادية وإجتماعية التي أخفقت في تحقيق تقدّم إقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي،و بالتالي يمكنهم من الإهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تهم بلدانهم،لكن لسوء الحظ فإن تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول أتاح الإستئثار بالثروة للقلة وضع الأكثرية تحت طائلة الفقر والبطالة وتحت رحمة الفساد،الذي أدّى إلى تقليص النمو والتقليل من نوعية ومستوى الخدمات،أدّى بدوره على استفحال ظاهرة البيروقراطية التي تعمل على ترسيخ ثقافة الفراغ وفقدان الثقة في الآخر،إن هذه المعوقات البنيوية تحول دون بلورة عملية فاعلية المجتمع المدني[104].

_ إن تعزيز دور منظومة المجتمع المدني في سياق الممارسة الديمقراطية يعتمد بالدرجة الأولى على المشاركة السياسية في التنمية،بحيث تعمل هذه المنظمات على نشر قيم المشاركة التي تعبّر عن الرغبة المثالية للحكم الراشد والديمقراطية التي تعوّض عن فشل التشريعات والتطور بإدارة قيمه التي تعمل على التغيير السياسي،كما تعمل على تدعيم قيم الإرتباط السياسي وإمكانية التنافس السلمي للقوى السياسية،والثقة المتبادلة بين الأفراد وهذا يتجسّد في المطالبة بمبدأ تحقيق مساءلة الحكومة ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها،كذلك الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على القرارات غير الإجابية في عمل السلطة،وهذا بالنشر والبث وإجاد الرأي العام الضاغط الذي يتصدى لها[105].

_ أهمية منظمات المجتمع المدني باعتبارها المنظمات الوسيطة المستقلّة التي تملك الفضاء القائم بين الدولة و السوق،حيث أن تعظيم القدرات والدفاع عن الحقوق وتمكين القوى الإجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير مما يعطيها الشرعية ويصنع تطويرها في إطار تطوير البنى الإجتماعية

---

[104] – مرجع سابق،ص 146.

[105] – مرجع سابق،ص 56.

للمجتمع،وبالتالي تجاوز منظمات المجتمع المدني بهذا المعنى الدور الدعائي الخدماتي إلى الدور التنموي،بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليّا فدورها يتسم بالتوازن في علاقته بالدولة والسوق كونه يؤدي إلى تحقيق التوازن الإجتماعي للقوى الفاعلة،بحيث تلعب مؤسساتها أدواراً إقتصادية في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج كما أن لها تأثير قوي في التنمية الإقتصادية من خلال تبني السياسات الإقتصادية التي تسعى لتقليل حدّة الفقر والمعانة،وبالتالي هي تعد القوّة الموازية لسلطة الدولة وسيطرتها وتحدّ من إنفرادها بالمواطن والمجتمع،كما أنها تمثل حلقة وصل بين المواطن والدولة فهي بمثابة رأسمال إجتماعي يتعزّز أكثر من خلال تعاونها مع القطاع الحكومي،في تحقيق العدالة الإجتماعية والتجديد وغرس روح الإنتماء والتعاون والتضامن والمبادرة والإهتمام بشؤون العامة،خاصة في مجال التعلّم والصّحة والرعاية الإجتماعية والعمل على استخدام الناشطين من أفراد المجتمع لقدرتهم على المشاركة في الحكم،باعتبارها أساس النظام الإجتماعي والعدالة الإجتماعية وكذا القدرة على التشاور والحوار العلمي والسلمي واستخدام الأساليب المؤسسية لحل الخلافات الإجتماعية[106].

المبحث الثالث:دعم وتعزيز القطاع الخاص.

يعتبر تفعيل ودعم القطاع الخاص في الدول النامية ذو أهمية كبيرة، خاصة و أنّ له دوراً كبيراً و رياديّاً في الجهود التنموية،وفي الحفاظ على المصالح ذات الأهمية والمدعّمة،بإعتبار هذا الأخير أحد المداخل المهمّمة والرئيسية لتعزيز وإحداث التنمية على المستوى الإقتصادي ودفع عجلة التنمية الشاملة للدول النامية نحو الأمام في إطار مناخ الثقة الذي يخلقه وينشأه الحكم الراشد،حيث أدركت العديد من الدول النامية أهمية القطاع الخاص ومساهمته الفعّالة في دفع مستويات التنمية،وعليه في إطار الشراكة التنموية أصبح الأمر يتطلب إدراج القطاع الخاص لما له من أهمية في تفعيل الحكم الراشد على مستوى الدول النامية،و هذا في ظل حكومة فاعلة تدعم تطوره وتعمل على استمرارية أدواره المشاركتية[107]،والتي من شأنها أن تخلق مشروعات تعاونية لتوفير التجهيزات الأساسية الكفيلة بتشجيع روح المبادرة المبنية على الخبرة

---

[106] – مرجع سابق،ص 54.

[107] –حسنين توفيق،الدولة والتنمية في مصر الجوانب السياسية،القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000،ص30.

المزدوجة،ولهذا يتعيّن على الدولة بمختلف مؤسساتها وضع سياسات تسمح بخلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص تساهم في تطويره وتقويته بما يمكّنه من أن يصبح شريكًا أساسيًّا مع القطاع العام والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ضمانًا للمساءلة العمومية وتحسينًا للخدمات المقدّمة للمواطنين[108].

فالقطاع الخاص وعلاقته بالحكم الراشد كعلاقة ديناميكية فعّالة في تسيير الموارد يقترح العديد من التحسينات والتطويرات،وعليه لابد من البحث في سبل تفعيل القطاع الخاص في الدول النامية بما يتماشى ومتطلّبات الحكم الراشد والمتمثّلة في:

_ حكم القانون من خلال خلق قاعدة قانونية منصفة ومنطقية،وهذا للحد من الإعتباطية في السياسات الحكومية من خلال تحديد ضمان حقوق الملكية سواءاً كانت محليّة أو أجنبية لأنها مهمّة بالنسبة للإستثمار،وكذا بتخفيف تكاليف المعاملات على الشركات وبالتالي توفير عنصر إيجابي للمستثمرين بأن حكم القانون سيوفّر لهم الحماية وبإنصاف،فشفافية القوانين تسمح بضمان القدرة على توقّع القوانين والتنظيمات التي تعتبر عنصر رئيسي للشركات في تقريرها إجراء استثمارات جديدة،وفي تحديدها العائدات من الإستثمارات الجارية.

_ النوعية التنظيمية وتبسيط إجرائاتها تفاديًّا تعقيدات الإجراءات الإدارية الأمر الذي يحول دون تحمّل تكاليف إضافية.

_ السيطرة على الفساد من خلال الحكم الراشد،حيث يوفّر هذا الأخير عبر زيادة الشفافية وصياغة السياسات وتطبيقها من خلال تحسين التوقعات بشأن تصميم القواعد والقوانين وتطبيقها،ويشمل الحكم الراشد أيضا مساءلة أفضل عبر توفير الفرص للمستثمرين في القطاع الخاص ليشاركوا في العملية عبر ضمان معايير سلوكية للبيروقراطين،وهذا من خلال توسيع الإشراف العام للأداء الإداري والتنظيمي ويساعد كذلك على تقليص كلفة ممارسة الأعمال

---

[108]-عبد القادر حسين،"الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"،مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أورومتوسطية،(جامعة أبي بكر القايد بتلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011-2012)،ص ص205- 206.

ولاسيما التكاليف الناتجة عن التنظيمات والإجراءات المزعجة،وعن الممارسات الإدارية غير المتناغمة أو المكتملة وعن الآليات غير المناسبة لحل النزاعات[109].

ـ أسلوب تشغيل إدارة المشروعات العامة يجب أن يتفق مع مبادئ القطاع الخاص،والتي تتمثل في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء والإعتماد على الأسعار الإقتصادية في حساب المنافع والتكاليف وتبني نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد،وعليه يمكن أن يتحقق هذا المعنى على مستوى الدول النامية وهذا بإسناد المشروعات العامة إلى وحدات القطاع الخاص طبقاً لعقود الإدارة مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة،كما يمكن أن يتحقق بتأجير هذه المشروعات العامة لوحدات القطاع الخاص لتتولى تشغيلها وإدارتها مقابل الأرباح بنسب معّينة يتم الإتفاق عليها،كما يتحقق بمساهمة وحدات القطاع الخاص سواءاً المحلي أو الأجنبي في رأس مال هذه المشروعات مع إشتراكها في الإدارة[110].

ـ زيادة وتفعيل أدوار القطاع الخاص خاصة إذا كان يتضمن الدور الذي أُكل إليه في خطط التنمية على المستويات المحلّية من خلال الحوافز التي تقدّم إليه،بحيث يستحوذ تدريجيّاً على النصيب الأكبر من الإستثمارات والعمالة والناتج على المستوى المحلي،لكن هذا يتطلب تحسين الأداء السياسي وتحسين المنظمات المالية وإنضباط الأسواق وغيرها من متطلبات التحول إلى إقتصاد السوق،لكن هذا الأمر لا يكفله إلا الحكم الراشد[111]،عبر زيادة شفافية صياغة السياسات وتطبيقها على تحسين التوقعات بشأن تصميم القواعد والقوانين وتطبيقها،ولوجود مساءلة أفضل على توفير فرص للمستثمري القطاع الخاص ليشركوا في العملية،من خلال الشفافية والتنافسية والقدرة الموثوقة في عملية الرقابة لتحقيق ماهو أفضل[112].

ـ التخفيف من الأعباء التي تتحمّلها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الإقتصادية الخاسرة،وبالتالي إعادة توجيه مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة،والإهتمام

---

[109]- البنك الدولي للإنشاء والتعمير،تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز التضمينية والمساءلة ،بيروت:دار الساقي،2004،ص157.

[110]- فالح أبو عامرية،الخصخصة وتأثيراتها الإقتصادية،الأردن:دار أسامة،2010،ص15.

[111]- مرجع سابق،ص 16.

[112]- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مرجع سابق ،ص157.

بالبنية الأساسية والمنشآت الإقتصادية ذات الأهمية الإستراتجية،وبهذا تكون من مهام القطاع الخاص التكفّل بتطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدراتها الإنتاجية،مما يساهم في خلق مناخ للإستثمار المحلي للإجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

_ تشجيع وتدعيم الكفاءة الإقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة،من خلال إعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم والإنضباط أو الإدارة،مما يساعدها في التخفيف من أعباءها المالية المخصصة للمشروعات العامة،وذلك في محاولة الوصول إلى ضوابط مالية واستقرارها على المستوى الكلي للبنيات الإقتصادية،حيث يهدف القطاع الخاص إلى تخفيف حدة الديون العامة عبر تحرير الموارد المالية المحدودة في الدولة،وذلك لتمويل قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة وهذا يسمح من ناحية أخرى بخلق أو نشوء إستثمار جديد متضمناً الإستثمار اللأجنبي الخاص،الأمر الذي يساهم في تعبئة الموارد المحلية وتوسيع قاعدة الملكية [113].

وعليه كي يحقق القطاع الخاص الفاعلية والإجابية ويتم إنجاح سياساته،لابد من مراعاة عدد من الأسس عند الإتجاه نحو هذه السياسات وتفعيلها وفق متطلّبات الحكم الراشد.

المبحث الرابع:الدروس المستفادة

بالرغم التحديات والإنتكاسات التي مرّت بها الدول النامية فإن هذا لايمنعها من تحقيق تطوّراً إيجابياً كبيراً،رغم تفاوت هذا التطوّر بين دولة وأخرى تبعاً لتوفر الموارد المالية والبشرية والتقنية،والإستفادة من مضامين الحكم الراشد وماينطوي عليه ذلك من التخفيف من حدّة هذه التحديات في الدول النامية،بشكل عام يمكّننا استخلاص الدروس المستفادة منه كالتالي:

_ إن عملية تحقيق الحكم الراشد هي عملية ذاتية النشأة،وتنبع من المجتمع الوطني للدولة ذاتها،ولا يمكن لها أن تتحقق بجهود ومبادرات خارجية دون وجود القناعة والوعي الداخلي بها مهما كانت المبادرات الخارجية عظيمة وناجحة في بيئات أخرى خارج نطاق الدولة،وبما أن

[113]- فالح أبو عامرية،الخصخصة وتأثيراتها الإقتصادية،الأردن:دار أسامة،2010،ص18.

المجتمعات تتفاوت وتختلف في بيئاتها الأيديولوجية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية والمعرفية،فإن نجاح المبادرات والتجارب الناجحة في دولة ما لا يعني نجاحها في دولة أخرى،فلا يوجد خطة إصلاح تناسب كافة المقاسات،ذلك أنّ التنمية في فلسفتها العامة لا تعدو أن تكون قضية ثقافية،ولا يمكن إختزالها في زيادة عدد المصانع،أو الآلات،أو وفرة الإنتاج،وزيادة الإستهلاك،وإنما هي قبل هذا وذاك"بناء للمجتمع،وتحريره وتطوير طاقاته وإطلاق لقدراته،كما أنها إكتشاف لموارده وطاقاته المذخورة،من خلال العمل على توظيفها وتسخيرها في ضوء إستراتجية و رؤية عملية للمستقبل.

ـ إن نجاح الحكم الراشد يتطلّب توفر البيئة التحتية التشريعية والإدارية والسياسية والقضائية الكافية،وماينطوي عليه ذلك من إمكانات وقدرات ومعارف متطورة،لتتماشى مع التحديات ومتطلبات فعالية وكفاية عمليات ونشاطات فواعل الحكم الراشد،وهذا يعني وجود الخبرات والطاقات البشرية ذات المهنية العالية في تلك المجالات المتنوعة لضمان وضع وتصميم الأطر للسياسات العامة التي تحكم عناصر البيئة التحتية الملائمة لحركة التطوير والإصلاح[114].

ـ يعتبر توفر مميزات الحكم الراشد مثل المشاركة والتشارك قضايا أساسية،وهذا يعني توفير بيئة ديمقراطية في المجتمع تسمح باندماج ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصالح والفئات المعوزة والمتأثرين بالسياسات العامة من المشاركة في رسم تلك السياسات ومتابعة تنفيدها،فبقدر توفر الجو الديمقراطي الذي يسمح بالمشاركة والتشارك بالقدر الذي يمكن الحكم الراشد من أن يحقق آمال المجتمع على إختلاف مكوناته من الفئات المتنوعة.

ـ إن قضايا الشفافية والمساءلة تعتبر أساسية لتحقيق الحكم الراشد،أن فالشفافية والمساءلة ليست حكراً على تشريعات ونشاطات القطاع الحكومي،بل يجب أن تشمل في نطاقها ممارسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أيضاً،لما يكتنفها من ممارسات غامضة وتحتاج إلى مزيد من الشفافية،لتحقيق المساءلة الفعّلة خدمةً للمصلحة العامة،وتحديداً لبعض المصالح الشخصية التي قد لا تخدم الصالح العام للمجتمع،كما أن تلك القضايا تعتبر أساسية

---

[114] – زهير عبد الكريم الكايد،الحكمانية governance قضايا وتطبيقات،القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003،ص 220.

في التشريعات والإجراءات والتعاملات في القطاع الحكومي،والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ـ إن الحكم الراشد يتطلّب التكامل والتشارك في الأدوار بين الكوّنات الثلاث الأساسية(القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني) وهذا يعني إيلاء الأهمية والدعم لتوفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني،بأن يكونا بالمستوى القوي والمناسب كي يتحملا مسؤولياتهما في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة،إلى جانب القطاع الحكومي حيث أنهما يعتبران الأساس في تحقيق ذلك [115].

ـ إن ماورد في المبحثين السابقين من الفصل الثالث من تعزيز القطاعين الخاص والمجتمع المدني لا يعني إضعافا للقطاع الحكومي أو لدور الدولة،بل على العكس من ذلك تماماً،حيث أن تقوية جهاز الدولة والقطاع الحكومي يعتبر أمراً في غاية الأهمية،حيث يتولى هذا القطاع رسم السياسات ووضع التشريعات الأساسية والمتابعة والتقييم والتوجيه،خدمةً للمصلحة العامة بمهنية عالية تكفل القدرة المعرفية والمهنية في هذا المجال،حتى لا تكون عرضة للاستغلال من قبل القطاعات الأخرى،والتي قد تستأثر بمصالحها الشخصية الضيقة بدلا من المصالح العامة،وبهذا تتغاضى عن خدمة المجتمع وخدمة الفئات ذات الإحتياجات الخاصة أو الأقل حظاً في الإستفادة من الخدمات التي كانت تقدّمها الحكومات لتلك الفئات،وبهذا يمكن للقطاع الحكومي أن يمثل حلقة الوصل بين القطاعات المختلفة من ناحية،وبين المناطق الجغرافية لكل مجتمع من ناحية أخرى،لربط الجهود للقطاعات المختلفة بهدف تكاملها في تحقيق التنمية المستدامة،ليس في المركز للدولة فقط،بل في المحافظات والأقاليم والمناطق السكنية النائية في أطراف المجتمع،و بشكل خاص في المناطق والأحياء السكنية التي لا تنعم بالقدر الكافي من الخدمات العامة ولا بالمشاريع التنموية ذات العائد لتلك الفئات.

ـ تعزيز القيم الإيجابية لدى الخدمة المدنية والقطاع العام الحكومي،حيث أن القيم الأساسية التي يجب أن يتحلى بها موظفوا الخدمة المدنية،ويأخذون بها في تقديم الخدمات للموطنين،هي القيم التي تعكس فهمهم بأن وظيفتهم الأساسية هي"خدمة عامة"للمواطنين،بمفهوم الخدمة

---

[115] – مرجع سابق،ص224.

الفعلي وهي مساعدة المواطنين في الحصول على الخدمات في الوقت والزمان الملائمين،وبالجودة والفاعلية والكفاية الملائمة[116]،وبدون تعقيد في الإجراءات أو إساءة في التعامل مع المواطنين في عملية توفير تلك الخدمات،وهذا بطبيعة الحال يستتبع بتوفير قيم الحيادية وعدم المحاباة أو تفضيل شخص أو فئة على أخرى في تقديم الخدمات.

ـ إعتماد المؤسسية في العمل على النطاق الحكومي بشكل رئيسي،وكذلك العمل في القطاعات الأخرى،وذلك لضمان الموضوعية والحيادية وخدمة المصلحة العامة،للمجتمع بشكل عام،إن المؤسسية في العمل الحكومي تتطلّب تعزيز بناء المؤسسات وفق رؤيا واستراتجيات عمل واضحة وتوزيع للأدوا،ووفقاً للكفاءة والمهنية العالية لضمان حسن التنفيذ والمتابعة والتقييم والمراجعة وإجراء التعديل والتغيير حينما يكون ذلك ضرورياً وفقاً لمنهجية واضحة في العمل.

ـ إن عملية الإصلاح للقطاع الحكومي لا تقتصر على الخدمة المدنية،بل يجب أن تشمل إدارة النفقات العامة،وإدارة المؤسسات العامة التي تساهم بها الدول بشكل خاص،وهذا من خلال إدارة الموازنات العامة لتحسين مستوى الأداء والنتائج للنفاقات العامة بما ينسجم وأسس الشفافية والمساءلة والتقييم الفعلي للأداء وفقا لمعايير ومؤشرات أداء واضحة وواقعية،إن هذا التطوّر في الإصلاح المؤسسي والمالي بشكل خاص،قد يعمل على إحداث التغيير في دور مؤسسات الحكم الراشد للتحوّل من دور المنتج والمسيطر في العديد من النشاطات إلى دور المهيئ والمعدّ للبيئة المساعدة لتمكين القطاع الخاص من القيام بإنتاج وتقديم بعض الخدمات والمنتجات من خلال التخصيص،إذا كان هذا الدور قد يؤدي إلى مزيد من الكفاية والفاعلية والإستجابة لاحتياجات المواطنين بشكل أكثر ملائمة من مؤسسات القطاع العام الحكومي.

ـ إن توفير اللامركزية بنقل الصلاحيات من المركز إلى المستويات الإدارية المختلفة،سواء داخل الدائرة الواحدة أو على مستوى الإدارات الإقليمية والمحلية بهدف القرب من المواطنين والمستفدين من الخدمات وإشراكهم في رسم السياسات وكيفية تنفيذ نشاطات الأجهزة الحكومية،يعتبر عملاً إستراتجياً في إنجاح منهجية عمل الحكم الراشد،حيث أن الدراسة الواقعية لمنهجية اللامركزية قد تؤدي إلى مزيد من مشاركة المواطنين في المستويات المحلية والأهلية والقطاع

---

[116]- مرجع سابق،ص226.

الخاص بشكل مباشر تؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وشمولية،نتيجة التشارك والمشاركة في تحمل المسؤولية،لإنجاح خطط الحكومات المركزية في التنمية الشمولية على نطاق المجتمع.

_ الإستفادة من تطور تكنولوجيا المعلومات وتقدّمها واتساع نطاق استخدامها،حيث تعمل على إجراء إعادة الهيكلة للعديد من مؤسسات الحكم الراشد و إدارة العمل بها و تحسين أدائها الإداري والتخطيطي والرقابي،وبهذا تزيد من نجاح برامجها في تطوير مستوى الخدمات للمواطنين في المجتمع.

_ إن التوجّه الحديث نحو تخفيف القيود التي تفرضها الأنظمة التشريعية ومثلها أيضاً تخفيف غُلو البيروقراطية السلبية[117]،وما ينطوي عليه ذلك من تبسيط للإجراءات الإدارية،حيث أصبح أمراً أساسياً في مفاهيم الإدارة الحديثة لتحسين مستوى تقديم الخدمات بفاعلية وكفاية للمواطنين والمؤسسات التي تتعامل مع مؤسسات الحكم الراشد في المجتمع.

[117]- مرجع سابق،ص ص228-227.

الخاتمة :-

لقد استقطب مفهوم الحكم الراشد إهتمام العديد من الخبراء والباحثين على مختلف الأصعدة،نظراً لما يتمتع به هذا الأخير من مكانة علمية في الفكر السياسي المعاصر،كإطار فكري له قدرة تحليلة كبيرة وبنية منهجية متينة تساعد على فهم الظاهرة محل الدراسة،من جميع الجوانب والوقوف على مواضع الوهن والخلل،من خلال طرح البدائل الضرورية لتقوية ذلك النقص أو الخلل المسبب لتلك الظاهرة.

حيث غَدت فكرة الحكم الراشد على قدر كبير من الأهمية للدول النامية والمتقدّمة لتحقيق طموحات الأفراد فيها بتوفير التنمية الشاملة والعمل على إدامتها،إلا أن الأمر أصبح أكثر إلحاحاً خاصة بالنسبة للدول النامية نتيجة للتحديات التي تعاني منها داخلية كانت أم عالمية،هذه الوضعية أنتجت شكلاً جديد للحكم وطريقة للقيادة والإدارة الجيّدة لشؤون الدولة والمجتمع لمواجهة الأزمات التي تمر بها الدول النامية على وجه الخصوص،وذلك من منظور المؤسسات والمنظمات الدولية الدّاعية إلى إدراج عناصر الحكم الراشد كاستراتجية بديلة للإصلاحات،حيث أصبح الحكم الراشد حسب هذه المؤسسات الدولية مرادف لإدارة تنموية سليمة تتميّز بآلية واضحة ومنفتحة لوضع سياسات وهيكلة إدارية تتسم بالرشادة وحكومة تنفيذية مسؤولة عن أعمالها مع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في الشؤون العامة في إطار يُخضع الجميع لحكم القانون .

وعليه من خلال تناولنا لموضوع الحكم الراشد في الدول النامية نستنتج مايلي :

1. نجاح التنمية الشاملة وإدامتها تتطلّب تكامل الأدوار المكوّنة للحكم الراشد،من قطاع خاص وقطاع مدني وحكومي،حيث أن كل عنصر من تلك العناصر لا يمكن له منفرداً أن يحقق التنمية بكفاية وفعالية،أو أن يستجيب بشكلٍ فعّال وكفءٍ لمتطلّبات المواطنين سواءً كانت تلك المتطلبات أو الإحتياجات إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية أو خدماتية،من هنا يأتي الحكم الراشد بمؤسساته وآليات عمله المبنية على أُسس من الشفافية والمساءلة والتشارك والمشاركة وتأكيد الديمقراطية والعدالة ودولة القانون،وفق معايير الكفاية وبالتركيز على المواطنين في تحقيق النتائج التي يُقيمها المواطنين بشكل كبير.

2. إن تكامل الأدوار بين مكوّنات الحكم الراشد،يعتبر منهجية لتحقيق النجاح والرفاهية والنمو الإقتصادي والسياسي والفكري في المجتمعات النامية،حيث أن التحديات التي واجهتها في العقود السابقة لا تزال تشكّل عِبئاًعلى تلك الدول في محاولاتها المتكررة لمواجهة وتخطي تلك التحديات سواءً سياسية كانت أو إقتصادية أو إدارية،فالقطاع الخاص في غالب الدول النامية لا يزال ضعيفاً ولا يقوى على التنافسية في الأسواق العالمية،ولا على المساهمة الفعّالة في تحقيق التنمية وإدماتها في المجتمعات النامية،كما أنّ مؤسسات المجتمع المدني رغم كثرتها وتعددها،إلاّ أنها لا زالت تعاني الإحباط والتبعية والتشتت في الجهود.

3. أما فيما يخص القطاع الحكومي فلا يزال يراوح مكانه التقليدي في العديد من الدول النامية،ولازال يمارس دور المسيطر أو المقيّد للمبادرات التحديثية أو الإبتكارية سواءً من داخله للتطوير أو المبادرات من القطاعات الأخرى المتمثلة في القطاع الخاص أو المدني،لذا نجد بأن مستويات التنافسية على مستوى الدول النامية تقبعُ في المراكز دون المتوسطة،كما أنّ مستويات الشفافية ومكافحة الفساد لا زالت دون المتوسطات العالمية،وكذلك الأمر بالنسبة لمستويات دخول الأفراد ومستويات الرفاهية التي تنعكس بارتفاع نسبة شرائح الفقر في الدول النامية،ولعلّ السر الأكبر في تحقيق النتائج السلبية في المجتمعات النامية يكمن في تدني مستوى الممارسات الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير،التي تعتبر من الآليات المناسبة للحوار مع عناصر المجتمع المختلفة،ليخلق بيئة التوافق والإنسجام في الفكر والطرح،لرسم استراتجيات وسياساتٍ تنمُّ عن رؤى وتوجّهات تخدم المجتمعات ومصالحها العامة،قبل المصالح الشخصية والذاتية للبعض،سواءً كانوا في الإدارات الحكومية أو القطاع المدني أو الخاص.

4. التنمية عملية تغييرية منظّمة وشاملة وبناء حضاري جاد وهادف تؤكّد فيه المجتمعات شخصيتها وخصائصها،وهذا يتضمّن التشارك والتواصل المستمر للفواعل المكوّنة للحكم الراشد حيث أن تفعيل نظام المشاركة في إطار مجموعة من البدائل المستندة إلى حكم القانون والشفافية والمساءلة،من شأنها أن تحقّق التطبيق السليم للحكم الراشد في الدول النامية،عبر إزالة الغموض والفهم الخاطئ لعملية التنمية عبر تحديد أوضاع تؤدي إلى إعادة إنتاج القيم الإيجابية المستمدّة من الثقافة الديمقراطية.

5. تحقيق التنمية الشاملة الفعلية تنطلق من الواقع الموضوعي للمجتمعات،وهذا ما يجب أن تراعيه الدول النامية من خلال الأخذ بزمام المبادرة،لأنّها لن تتحقّق بجهود ومبادرات خارجية دون وجود قناعة ووعي داخلي بها،دون ارتكازها على مقوّماتها وقيمها الإيجابية المستمدّة من ثقافتها،وهذا متوقف على قدرة الدول النامية على تأصيل نظرتها وأُسلوبها في الحياة،ومن هنا نستطيع أن نميّز الحكم الراشد كمشروع واستراتجية تحقّق التغيير التنموي الصحيح،بمعطيات المشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون،مع مراعاة الترابط والتأثير المتبادل بين القطاع الحكومي والمدني والخاص،لخدمة المواطن من خلال رعاية حقوقه وحرياته،والتركيز على نواحي تنمية قدراته،ورفع درجة مساهمته الإيجابية.

6. إن تحقيق التنمية عملية تغييرية إرادية واعية ومنظّمة تتم في إطار استراتجية واضحة المعالم والمنطلقات،محددة الأهداف والوسائل وهذا ما توفّره وما تكفله مرتكزات الحكم الراشد،فهو ليس إجراء عفوي وسياسة ارتجالية تتغيّر بتغيير الأنظمة والحكومات،فهو يتطلّب وجود سلطة قادرة على إدارة العملية التنموية بكفاءة وفعالية،ضمن خطة محدّدة تُوزع خلالها الأدوار التي تسمح باندماج ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصالح والفئات المعوزة والمتأثرين بالسياسة العامة،من خلال المشاركة في رسم تلك السياسات والمساعدة في تنفيذها ومتابعتها،فبقدر توفّر الجو الديمقراطي الذي يسمح بالمشاركة والتشارك بالقدر الذي يمكّن الحكم الراشد من تحقيق التنمية الشاملة.

7. إن الإدارة الكفأة للتنمية تعني إدارة عملية التغيير الشامل والتطوير المستمر بغية الإرتقاء بمستوى الأداء والإنتاجية والإستخدام الأمثل للطاقات البشرية والإمكانيات المادية،لتحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة،مع إدراك مقتضيات الدور الذي يلعبه الحكم الراشد كمقاربة لتحقيق التنمية في الدول النامية،لكن في حدود الإمكانيات الذاتية للحد من التبعية وتحقيق الإستقلال الشامل وإعادة الإعتبار للدول النامية في اتخاذ القرارات الهامة المتعلّقة بمسيرة هذه الشعوب في مختلف المجالات،وهذا بتبني استراتجية عمل جديدة على ضوء الإمكانيات الذاتية بما يحقّق الرضا لكافة الأطراف (القطاع الحكومي،لقطاع الخاص،مؤسسات المجتمع المدني)،فالحكم الراشد يسعى لتحقيق الرفاهية والعدالة والديمقراطية والمساواة والتخفيف من

حـــدّة المشـــكلات المجتمعية،فالـدول النامية باســـتطاعتها تحقيـق النجاحـــات في تـوفير تلـك المتطلّبات،إذا ماعملت على تغيير وأخذ المبادرات الإصلاحية لكن بما يتكّيف وبيئاتها المختلفة.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	معايير الحكم الراشد حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	27
02	التضمينية والمساءلة	28
03	فواعل الحكم الراشد	32
04	عدم توازن المؤسسات في إدارة شؤون العامة	42
05	أي المناطق لديها بعض الإجراءات الحكومية الأكثر ملائمة لأنشطة الأعمال التجارية،ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التجارية لسنة2010	46
06	تأرجح أسعار النفط،نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بناءً على الدولار الثابت لعام 1990 ونمو أسعار النفط 1976 – 2007	48
07	معدلات البطالة في الدول النامية	52

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإشكاليات الإبستيمولوجية لمفهوم الحكم الراشد	17
02	التضمينية والمساءلة ركيزتا الحكم الراشد	28
03	السكان والناتج المحلي للفرد في الدول العربية2008	49

الإهداء.....

الشكر والتقدير.....

مقدمة.....**ص أ**

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للحكم الراشد.....**ص9**

المبحث الأول:أسباب وأهمية توظيف الحكم الراشد.....**ص10**

المبحث الثاني:تعريف الحكم الراشد.....**ص13**

المبحث الثالث:خصائص ومميزات الحكم الراشد.....**ص20**

المبحث الرابع:أبعاد وفواعل الحكم الراشد. **ص24**

الفصل الثاني:تحديات الحكم الراشد في الدول النامية.....**ص29**

المبحث الأول:التحديات السياسية.....**ص30**

المبحث الثاني:التحديات الإقتصادية والإجتماعية.....**ص38**

المبحث الثالث:التحديات الإدارية.....**ص47**

الفصل الثالث:متطلبات تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية.....**ص51**

المبحث الأول:تحسين أداء الجهاز الحكومي.....**ص52**

المبحث الثاني:تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.....**ص55**

المبحث الثالث:دعم وتعزيز القطاع الخاص.....**ص61**

المبحث الرابع:الدروس المستفادة.....**ص64**

الخاتمة.....**ص69**

قائمة المراجع.....**ص79**

فهرس الجداول.....**ص80**

فهرس الأشكال.....ص81

أولا – الكتب :

أ- كتب اللغة العربية:

1.الصواني غازي،العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل في المجتمع والإقتصاد أمام العولمة،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

2.الشعراوي سلوى وآخرون،إدارة شؤون الدولة والمجتمع ،القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001 .

3.الحجّاج قاسم،العالمية والعولمة نحو عالمية متعدّدة وعولمة إنسانية،ط1، الجزائر:جمعية التراث،2003.

4.اللوزي موسى ،التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات،ط1،الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع،2000.

5.الكايد زهير عبد الكريم،الحكمانية GOVERNANCE قضايا وتطبيقات، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003.

6.الصبيحي أحمد شكر،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

7.الكبيسي عامر،الفساد و العولمة،الرياض:المكتب الجامعي الحديث،2005.

8.بولي جون وتوماس جون،قرن التنظيم الدولي غير الحكومي في العولمة،الطوفان أم الإنقاذ'تر:فاضل جكتر،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

9.دبلة عبد العالي،الدولة رؤية سوسيولوجية،ط 1،القاهرة:دار الفجر لنشر والتوزيع.

10.هلال علي الدين ومسعد نيفين،النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

11.وهبان أحمد، التخلّف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث،الإسكندرية،2000.

12.حسن خليل،السياسات العامة في الدول النامية،ط1 بيروت:دار المنهل اللبناني.

13.طاقة محمد،مأزق العولمة،ط1،عمان:دار المسيرة،2007.

14.طاشمة بومدين،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات،ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

15.كالام بيار،تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية، تر' شوقي الدويمي،بيروت:دار الفرابي،2004.

16.مهنا نصر محمد،العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة ،الإسكندرية:منشأة المعارف،2002.

17.محمد اسماعيل فضل الله،أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث دراسة في الفلسفة السياسي،دار الجامعة الجديدة،2008.

18. موسشيت دوخلاس ،مناهج متكاملة للتنمية المستدامة في مبادئ التنمية المستدامة،تر'بهاء شاهين،مصر:الدار الدولية للإستثمارات الثقافية،ط1'2000.

19.مجموعة مؤلفين،الديمقراطية و التربية الديمقراطية في الوطن العربي،ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2007.

20.نجم عبود نجم،أخلاقيات الإدارة في عالم متغيّر،القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006.

21.نور عصام ،دول العالم الثالث و تحديات القرن الحادي و العشرون،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2002.

22.عصام نور،دول العالم الثالث و تحديات القرن الحادي و العشرون،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2002.

23.علي السلمي،خواطر في الإدارة المعاصرة ،القاهرة:دار غريب للطباعة ولنشر والتوزيع.

24.عبد المعطي غالب،آفاق و تطلّعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،ط1،سوريا:السنوي للدراسات والنشر،2002.

25.فؤاد عبدالله ثناء،الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

26.رشاد القصبي عبد الغفار،التطور الديمقراطي والتحوّل السياسي،ط2،القاهرة:كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2006.

27.طاشمة بومدين،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات،ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

ب- كتب اللغة الأجنبية:

27. SANTISO Javier (direction), A la recherche de la démocratie: Mélange offerts à Guy HERMET, Edition Dis Ibn Kheldoun.
28. Malcon Gillis et autres, économie du développement , Belgique:de boek édition,2004.

ثانيا - الرسائل الجامعية :

1.أزروال يوسف،"الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع تظيم سياسي وإداري ،جامعة:الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008 - 2009).

2.بن عبد العزيز خيرة،"دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية" مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية و الإعلام،جامعة الجزائر يوسف بن خدة،2006 - 2007).

3. جردير ليلى،"التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الرشيد دراسة حالة الجزائر"،(مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع الديمقراطية والرشادة،جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011).

4.حسن عبد القادر،"الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية،تخصص دراسات أورومتوسطية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2007-2008).

ثالثًا – التقارير العلمية:

أ – التقارير باللغة العربية :

1.البنك الدولي للإنشاء والتعمير،تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز التضمينية والمساءلة،بيروت:دار الساقي،2004.

2. البنك الدولي،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال(doing business)2010 ،واشنطن2010، نقلاً عن الموقع الإلكتروني:http://www.doingbusiness.org/downloads

3.البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،تقرير تحديات التنمية في الدول العربية:نهج التنمية البشرية،نيويورك،مارس2009.

4.برنامج الأمم المتحدة undp،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ، جانفي،1997.

5.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp،تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002،المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك،2002.

6.برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،"الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية-تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية الإطار المفاهيمي"،الأردن، فيفري2005.

7.برنامج الأمم المتحدة الإنمائيundp،"تقرير التنمية الإنسانية العربية،نحو حرية في الوطن العربي"،الأردن:2004.

8.منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد GOPAC،دور البرلمانات في مكافحة الفساد، واقع وتجارب من العالم العربي، ط1، بيروت،2005.

ب - باللغة الأجنبية :

9.The World Bank, Governance & Development. The World Bank Publication, Washington D.C,1992.

رابعًا - المجلات :

أ-باللغة العربية:

1.كريم حسن ،"مفهوم الحكم الصالح"، المستقبل العربي، بيروت ، العدد 309 نوفمبر2004.

2.محمد كامل ثامر،"إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"،المستقبل العربي،بيروت،العدد251،جانفي2000.

3.فرجاني نادر،" الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية"، المستقبل العربي،بيروت،العدد265،جوان 2000.

ب-بالغة الأجنبية:

4.ASSOGBA Yao, " gouvernance, économie sociale et développement durable en Afriquecahiers de lachaire de recherche en développement communautaire (CRDC), série recherche N° 16, université du Québec à Hall. http://www.uqo.ca/ries2001/General/Cahiers/R16.doc

5. CAMPBELL Bonnie, " gouvernance: un concept apolitique",

communication pour la table ronde " Quel modèle politique sous-jacent au concept apolitique de gouvernance?", séminaire d'été de haut conseil de la coopération internationale:" le développement: pour un débat politique", Dourdan (France), Mardi 29 Août 2000.
http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Campbell-Gouvernance-concept-apolitique.pdf
6. CAMPBELL Bannie , AHADA Djifa, " la gouvernance : entre l'Etat et le marché , qui gouverne l'ordre social ? ", les caliers de la chaire C – A poissant de recherche sur la gouvernance et l'aide au développement ,N°1 , UQAM, 2006 .
http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/Cahier 2006-01 Campbell et Ahado-Gouvernance dec06.pdf
7. CASTAING François, " la gouvernance: Défis d'une approche non
normative", Revue IDARA (numéro spécial), actes du colloque
international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15,N° 2, 2006.

8. GAUSSON Jean du Bois, " la bonne gouvernance: Problématique et enjeux ", actes de la table ronde préparatoire N° 3: la bonne gouvernance: Objet et conditions de financement, pp 17-18http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/bonne_gouvernance_problematique_enjeux.pdf
9. OTANDO Guenaèlle, " le renouveau des théories du développement, institutions et bonne gouvernance ",cahiers du CAB – RCC laboratoire de recherche sur l'industrie du l'innovation, Document de travail,université du littoral Côté d'opale, N° 17, Mars 2008

http://riien.univ-littoral.fr/wp-content/uploads/2008/03/doc-177.pdf

10.PRITCHETTE Lant, KAUFMANN Daniel, liberté publique et démocratie et réussite des investissements publiques"finance et développement , mars 1998.
11.Riadh BOURICHE, "la démocratie comme systéme et la problématique de la governance", le quotidiend'oran, N° 1428, Jeudi 1ére Février 2007.

خامساً – الملتقيات والمحاضرات :

1.الكايد زهير عبد الكريم ،"الحكمانية"ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان"المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة"بالشارقة يومي 17-18ديسمبر2002، www.inoad.org.ae/Zoher.htm

2.بو فلفل إبراهيم،"التنظيم البيروقراطي في المؤسسة الحكومية الخدماتية الجزائرية "،ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولى للتنمية الإدارية،تحت عنوان "التوجّهات و الأساليب الخدماتية في تطوير أداء المنظمات – نحو أداء متميّز في القطاع الحكومي "، يومي1 – 4 نوفمبر2009 من تنظيم الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية.

3.بوصنبورة عبد الله،"المجتمع المدني والمشاركة الشعبية الضمان لترشيد الحكم"،مقالة مقدمة في الملتقى الدولي: بعنوان الحكم الرشيد و استراتجيات التغيير في العالم النامي،جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر 8 – 9 أفريل 2007.

4.يختار عبد القادر و عبد الرحمان عبد القادر،" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية "،ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل بعنوان "النمو المستدام والتنمية الإقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي" يومي 19 – 21 الدوحة /قطر2011.

5.عزي الأخضر وجلطي غالم،"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية"،ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الوطني حول التنمية المحلية و الحكم الراشد،يومي 26\27 أفريل 2005 من تنظيم مختبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية،جامعة معسكر،المجلة الإلكترونية الجندول،العدد 21\03\2005،نقلاً عن الموقع الإلكتروني

www.uluminsania.com.

6.طحاوي،" المجتمع المدني والحكم الراشد"،ورقة عمل مقدّمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتجيات التغيير في العالم النامي يومي 8\9أفريل 2007 من تنظيم كلية الأداب والعلوم الإجتماعية،قسم علم الإجتماع،جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر.

سادساً – المواقع الإلكترونية :

1.الفساد الإداري :- The World Bank. Gouvernance et Lutte Anti-corruption. disponible sur: http//go.World 4Bank.org

2.أبو هنية حسين ،"الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي"، نقلاًعن الموقع الإلكتروني:www.alghad.jo

3.التسيّب الإداري :http/www/shattalarab/com

4. المجتمع المدني والدولة الوطنية www//bred. band.net 09-03-2007

5. عبد البصير محمد أحمد عبد التواب ،" الدول العربية والتحديات الاقتصادية "،نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009/Confpers/50.doc erenceCD_files/Pa

6.ناغرو ديكوفيتس أنَّا Anna Nadgrodkiewicz،تحديات الإصلاح الإقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،مركز المشروعات الدولية الخاصة(CIPE)،واشنطن:غرفة التجارة الأمريكية،25فيفري2008،نقلاً عن الموقع الإلكتروني:www.cipe.org/blog

7. BOLLE Stéphane, "la conditionnalité démocratique dans la politique africaine de la France",.http://www.afrilex.u-bordeaux4.fr/pdf/2dos3bolle.pdf

8. ICOUZI Expert, et autres, "Conditionnalité gouvernance démocratique et développement, "dilemme del'oeuf et de la poule" ou problème de définition?"

http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-iconzi.pdf
9.Magellan OMBALLA, "les bailleurs de fonds bilatéraux et la conditionnalité démocratique en Afriquenoire Francophone : le cas de la France et du Canada". http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-omballa.pdf
10.PLUMPTER Tim , GRAHAM John, " governance in the millennium , challenges for Canada " , institute ongovernance, 2000. http://www.iog.ca/publications/governance.pdf
11-*SALIH Mohamed,* " gouvernance, information et le domaine public ",commission économique pour l'Afrique, Addis Ababa, 13 Mai 2003.

http://www.uneca.org/codi/documents/pdf/key%20note%20speech-fr.pdf

12.watis good govrenence? http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.asp
13.Tim PLUMPTER , John GRAHAM, " governance in the millennium , challenges for Canada " , institute ongovernance, 2000. http://www.iog.ca/publications/governance.pdf